المعهد العالمي للدارسات الاستراتيجية
عضو جامعة حمد بن خليفة

ورقة بحثية عن:

العلاقات القطرية الافريقية في ظل التنافس الدولي

دكتور/ ياسر محمد العبيد

المقدمة

يشـهد النظام الدولي تحولات عميقة على مسـتوى توازنات القوة وأنماط النفوذ الدولي، حيث لم تعد الأدوات العسـكرية والسـياسـية التقليدية وحدها المحدد الرئيس لمكانة الدول، بل برزت مفاهيم جديدة مثل القوة الناعمة والجيو اقتصـادية والشـراكات جنوب–جنوب بوصـفها أدوات مركزية في إعادة تشـكيل العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، تبرز إفريقيا كساحة تنافس مفتوحة بين القوى الدولية، وفي الوقت نفسه كفرصة اسـتراتيجية أمام بعض الدول ومن ضـمنها قطر كلاعب جديد في افريقيا لإعادة صـياغة حضـورها ونفوذها الجيو استراتيجي والجيو اقتصادي. من ناحية اخرى تشهد القارة الإفريقية تصاعدًا غير مسبوق في التنافس الدولي بين القوى الكبرى، ما يجعلها ساحة مركزية لإعادة توزيع النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي عالميًا. وفي هذا السـياق، تمتلك دولة قطر، أدوات مالية واسـتثمارية كبرى تمكّنها من لعب دور فاعل في إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن هذا الدور يحتاج الى جهود سياسية واقتصادية ودبلوماسية كبيرة.

تهدف هذه الدراسـة إلى تحليل مسـتقبل العلاقات القطرية–الإفريقية، مع التركيز على دور الصـناديق التنموية والسيادية القطرية والقطاع الخاص القطري في بناء تحالفات اقتصادية وإطار مؤسسي يعزز النفوذ القطري في إفريقيا. من ناحية أخرى أصـيحت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة إحدى أبرز سـاحات التنافس الدولي، في ظل ما تشهده من تحولات اقتصادية وديمغرافية متسارعة، وما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة وأسـواق اسـتهلاكية واعدة. تتجاوز المليار مسـتهلك (1.4 مليار نسـمة) وقد أدى هذا الواقع إلى إعادة تشـكيل اسـتراتيجيات القوى الدولية تجاه القارة، حيث لم يعد الانخراط الخارجي قائمًا على المسـاعدات التنموية فقط، بل اتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا تشمل الاستثمارات الاستراتيجية، وبناء التحالفات الاقتصادية، وتعزيز النفوذ المؤسسي طويل الأمد في هذا الإطار، تسعى دولة قطر إلى تعزيز حضورها في إفريقيا، مستفيدة من مكانتها الاقتصادية، وقدراتها المالية، وسياساتها الخارجية المرنة وعلاقات دولية دبلوماسية متوازنة والتي سـتمهد الطريق الى تعزيز علاقاتها في النفوذ عبر جهاز قطر للاسـتثمار كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في هذا التوجه، إذ يشكل الصندوق السيادي ركيزة أساسية في بناء الشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع الدول الإفريقية، بما ينسـجم مع رؤية قطر الاسـتراتيجية لتنويع شـراكاتها الدولية وتعزيز نفوذها الاقتصادي

وتبرز أهمية الدور الاستثماري القطري في إفريقيا من كونه يتجاوز منطق التمويل التقليدي للمشاريع، ليتجه نحو بناء شراكات استراتيجية مؤسسية ترتبط بالنفوذ تشتمل على قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والموانئ، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والرياضة. ويعكس هذا التحول سعي قطر إلى ترسيخ حضورها كشريك تنموي واستثماري طويل الأمد، قادر على المنافسة ضمن بيئة دولية تتسم بتزايد حدة التنافس على القارة الإفريقية. كما يسهم هذا التوجه في تعزيز النفوذ القطري من خلال تحالفات اقتصادية إفريقية قائمة على المصالح المتبادلة، بما يتيح لقطر توسيع شبكة علاقاتها السياسية والاقتصادية والامنية، ويمنح الدول الإفريقية بدورها فرصًا للاستفادة من الاستثمارات القطرية في دعم مسارات التنمية المستدامة والتكنلوجيا. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مستقبل العلاقات القطرية – الإفريقية في ظل التنافس الدولي على إفريقيا، مع التركيز على دور القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية ممثلة جهاز قطر للاستثمار في بناء شراكات استراتيجية حقيقية وتحويل الاستثمارات السيادية إلى أداة فاعلة لتعزيز النفوذ المؤسسي القطري داخل القارة

مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، برزت القارة الإفريقية بوصفها ساحة مركزية للتنافس بين القوى الدولية الكبرى والمتوسطة، نظرًا لما تمتلكه من موارد طبيعية، وأسواق واعدة، وموقع جيوسياسي مؤثر في معادلات الأمن والتنمية العالمية. وقد انعكس هذا التنافس على طبيعة انخراط الفاعلين الدوليين في القارة، حيث لم يعد يقتصر على المساعدات التقليدية، بل اتجه نحو بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد

في هذا السياق، برزت دولة قطر كفاعل نشط في إفريقيا، معتمدة على أدوات متعددة، في مقدمتها الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار السيادي، عبر جهاز قطر للاستثمار، إلى جانب الدور الإنساني والدبلوماسي. غير أن هذا الحضور يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة التحول في الاستراتيجية القطرية:
هل لا يزال الدور القطري في إفريقيا قائمًا على تمويل المشاريع فقط، أم أنه يتجه نحو بناء نفوذ مؤسسي مستدام من خلال شراكات وتحالفات اقتصادية استراتيجية مع الدول الإفريقية؟ وعليه، تتمحور إشكالية البحث حول تحليل مستقبل العلاقات القطرية–الإفريقية في ظل التنافس الدولي على إفريقيا، مع التركيز على دور الصندوق السيادي القطري في الانتقال من منطق التمويل إلى منطق الشراكة وبناء النفوذ الاقتصادي المؤسس.

السؤال المحوري:

في ظل التنافس الدولي على إفريقيا ما هو مستقبل العلاقات القطرية الافريقية في ظل التنافس الدولي ؟، وما دور جهاز قطر للاستثمار في بناء شراكات استراتيجية تعزز النفوذ القطري المؤسسي في القارة؟

أسئلة الدراسة:

1/ ماهي طبيعة التنافس الدولي (امريكا الصين ...الخ).

ماهي الدوافع الاستراتيجية للتوجه القطري المتزايد نحو إفريقيا في المرحلة الراهنة؟

3/ كيف تسهم الاستثمارات السيادية القطرية في الانتقال من تمويل المشاريع إلى تعزيز النفوذ المؤسسي طويل الأمد

4/ ماهي أبرز التحديات والسيناريوهات المحتملة التي تواجه قطر في بناء تحالفات اقتصادية وسياسية استراتيجية مستدامة في القارة الافريقية؟

فروض الدراسة

1/ تسهم الاستثمارات السيادية القطرية في إفريقيا، من خلال جهاز قطر للاستثمار، في الانتقال بالعلاقات القطرية – الإفريقية من نمط التمويل التنموي إلى نمط الشراكة الاستراتيجية وبناء النفوذ المؤسسي في ظل التنافس الدولي على القارة.

2/ كلما اشتد التنافس الدولي على إفريقيا، زادت أهمية الأدوات الاقتصادية، وعلى رأسها الصناديق السيادية، في تعزيز النفوذ الخارجي للدول في الوقت الذي انحسرت فيه المؤسسات المالية الدولية عن القارة.

3/ يعتمد الدور القطري في إفريقيا على توظيف القوة الناعمة الاقتصادية أكثر من الأدوات الصلبة التقليدية.

4/ جهاز قطر للاستثمار أداة مركزية في دعم الدبلوماسية الاقتصادية القطرية في إفريقيا

5/ يساهم بناء التحالفات الاقتصادية الإفريقية في تعزيز مكانة قطر كفاعل مؤسسي مؤثر منطقة القرن الأفريقي.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

التنافس الدولي على إفريقيا

عن مصطلح التنافس الدولي الا ان هناك من ربط مفهوم ليس هناك مفهوم واضح المعالم

التنافس بالحصول على القوة الاقتصادية كما فسرها مورغنثار حيث ينطلق من مفهوم اساسي وهو البحث عن المصالح سواء من منطلق السياسة الداخلية او السياسة الخارجية وبالتركيز على السياسة الخارجية من اجل ان تقوم الدولة في البحث عن بسط سيطرتها ومنطلقا اساسيا في البيئة الدولية وفرض ارادتها , وكما اشار عالم السياسة الامريكي ريتشارد رو سكراني (1930 - 2024م)صاحب نظرية ديناميكيات القوة والاعتماد الاقتصادي) اما الصراع الدولي سيكون صراعا اقتصاديا قي الاساس فقد يتطور ليأخذ شكل الحروب الاقتصادية كما يرى بان هناك تحول بنيوي كبير في مؤسسات الدول بمعنى انها سوف تكون دولا تجارية اكثر من انها دول عسكرية سياسية.

يعد التنافس الدولي من المصطلحات المتداولة في علم العلاقات الدولية، باعتبار أن المجتمع الدولي يتشكل من مجموعة دول ووحدات أخرى مشكلة له. وبما أن هناك مكونات تتفاعل فيما بينها في إطار تعاون وصراع، وهذا يعتبر أحد أهم السمات البارزة، يكون فيها الهدف في العلاقات الدولية تحقيق مصلحة ما، مثل أسواق خارجية أو البحث عن موارد طبيعية استراتيجية أو التطور في المجال الاقتصادي أو التنموي. وتظل منظومة العلاقات الدولية في إطار تنافس المصالح تُدار.

بعيدا عن اي صراع او طواهر العنف والتوتر والمواجهة المباشرة بين طرفين أو اكثر ويتميز بالطابع السلمي بالشكل الذي تنعكس فيه سلبا عل طبيعة الواقع الا ان الواقع الدولي يشهد عكس ذلك ففي كثير من حالات التنافس تأخذ العلاقات بين اطرافها شكل نزاع أو صراع أو توتر في العلاقات في كسب مزيد من القوة وهذه ما فسره مورغانتو في مفهومه الواقعي حيث ينطلق من أن التنافس هو " البحث عن سلطان دافع أساسي لكل ما يحدث في كثير من مواقع العالم في الشرق الاوسط كمثال وفسر ذلك أن التنافس حالة توصف بأنها غير مستقرة بين المتنافسين لمزايا ذات الطلب العالي والدائم مثل موارد النفط والغاز والمعادن يحقق فيها فوائد علة حساب الطرف الاخر او عل حساب مجموعة. وفي ادبيات العلاقات الدولية يعود اصل مصطلح

الدولي الى الفيلسوف الانجليزي جيرمي بمنام الذي استعمله خلال ثمانيات القرن الثامن عشر 1870 ويدل على صفة الدولية للظاهرة السياسية، كما أنه وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها دول وتعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، في العلاقات الدولية انه ليس هناك دولة مهيمنة ومتنافسة على الاطلاق، بل أن القوة الناعمة الاقتصادية. تدير التنافس الدولي عبر الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتي: -

أ/ التنافسية وموازين القوى

إن مفهوم التنافس انتقل إلى الحقل السياسي عن طريق بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تحدث بين الأطراف الدولية، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية. ومنه تطورت عدة مفاهيم للتنافس، فكان مصطلح التنافسية أقربها، والذي يشير، حسب المجلس الأمريكي للسياسة، إلى: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل."

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة، وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل." فمفهوم التنافسية تعتمد عليه الدول والهيئات الدولية المختصة لقياس درجة تقدم الدول وقدرتها على المنافسة الاقتصادية العالمية. ورغم أهمية المؤشرات التنافسية، إلا أنها تركز على جانب واحد فقط من ظاهرة التنافس الدولي الواسعة، بينما في الحقيقة يمكن أن تمتد مجالات التنافس الدولي لتشمل الجوانب العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية، والثقافية، والإعلامية، وغيرها. لهذا يبقى مفهوم التنافسية يمثل جزءًا من المفهوم العام للتنافس الدولي.

ب/ التنافس وموازين القوى

يفترض مفهوم توازن القوى وجود عدد من الأحلاف أو محاور القوى المتقابلة، التي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع أي محور دولي من استغلال تفوقه في القوة لتغيير معالم الوضع الدولي القائم.

ويعبر توازن القوى عن حلف أو أكثر من القوى الدولية، تتكافأ قواها أو تتقارب، وذلك لمنع استغلال أي تقدم أو تفوق في القوة لتغيير ملامح الوضع الدولي القائم، مثلما كان الحال في زمن القطبية الثنائية بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي ضمن إطار التنافس السلمي بحكم التقارب العقائدي داخل كل معسكر.

أما التفاعلات الأخرى التي كانت تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الأيديولوجيين، فقد مثلت قمة التضارب والصراع الدولي. ومع تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز التعددية القطبية، خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، تلاشى نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف والاتفاقيات الأيديولوجية، وانحسر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى.

كما تنامى دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت محور معظم التفاعلات والعلاقات الدولية، لينتقل مفهوم توازن القوى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من اعتماده الكلي على مؤشر القوة العسكرية إلى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة وأشد تأثيرًا وأقل تكلفة، إذ إن التحكم بالتكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة.

عليه نجد بأن التنافس (وليس الصراع) أصبح ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، لو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن، وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الإيديولوجية (الرأسمالية) التي تحملها أعتى القوى على الساحة الدولية حتى روسيا الإتحادية نفسها، لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة، صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية أو مذهبية-عقائدية ذات طبيعة تصارعيه، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع.

كما ان عالم العلاقات الدولية أصبح معقد وصعب التنبؤ حول مستقبل العلاقات الدولية نظرا لزيادة اللاعبين (دول الخليج) وتقاطع المصالح بين اللعبيين الدوليين ما أدى لزيادة مطامع ذات الطابع الاقتصادي والاستثماري المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية لمواد الخام سيما النفط وضمان امدادات الطاقة المستمرة من نفط وغاز وتأمين طرقات التجارة الدولية وكذلك البحث عن معادن التكنلوجيا لمعادن مثل المعادن الارضية النادرة والمعادن الحرجة.

الاستثمارفي افريقيا - الفرص والتحديات

تحاول هذه الورقة تحليل سياسات الطاقة على ضوء التغيرات المتلاحقة وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا من خلال التعرف على الفاعلين في مجال الطاقة بإفريقيا ومن خلال الوقوف على أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع فضلًا عن التطرق للفرص المتاحة أمام إفريقيا للتحرر الطاقيمن ناحية أخرى تشهد إفريقيا حضورا دوليا وصراعا بين القوى الكبرى على تأمين الوقود، وقد ازداد دورها في الوقت الراهن بسبب اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقة، وتسابقت الدول الكبرى الولايات المتحدة والصين ونحوها كسبا لمزيد من القوة والنفوذ على حساب مسيرة القارة التحررية والتنموية. إلا أن إمكانيات القارة الطاقية لا تترجم حجمها الإقليمي حتى في توفير احتياجاتها الأساسية فضلا عن أداء دور عالمي مرتقب في الملفات الشائكة فيما يختص بالأمن أو الاقتصاد أو الدبلوماسية. فقديما كانت ولا تزال إفريقيا مضمارًا لتنافس القوى الكبرى على مصالحها المتعددة بأرجائها الشاسعة؛ وقد ظلت جسرًا عالميًّا وممرًّا استراتيجيًّا، والتكالبُ الدوليُّ عليها ثابتة

جيوبوليتيكية، وتأتي الطاقة في الوقت الراهن على قائمة المطامع الأجنبية مُخلِّفة أثرها على الدوافع والأطراف ثم الأبعاد. ويعبِّر مجال الطاقة عن ذروة تشابك المصالح الدولية والبحث عن النفوذ والهيمنة بين اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ كما يتجلى حينًا في التدخل في الشؤون الداخلية وأحيانًا بمناصرة حليف أو في مستوى حجم التبادل أو إلغاء الديون أو إشعال الحروب إن اقتضى الأمر ذلك واستخدام كل أوراق الضغط. ويتقاطع موضوع الطاقة مع السياسة والاقتصاد والاجتماع والأمن والتنمية والتعليم والصناعة وغيرها، وتتعدد أطرافه بين الداخل والخارج؛ ما يجعله في خضمِّ النظام الدولي المعاصر، كما يشكِّل الوقود الأحفوري محدِّدًا أساسيًّا للتفاعلات الدولية وعنوانًا للتفكير الاستراتيجي العالمي. ويفرض تأمين الوقود على الشركاء المتشاكسين الواقعية السياسية إبقاءً على مصالحهم الحيوية، أو اعتماد سياسة التوازنات بناء على قاعدة تنويع الشراكات يستوي في ذلك المركز والأطراف، وتختلف أهمية مصادر الطاقة بحسب الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها سياسة الطاقة.

وهناك سؤال محوري يتمثل في: من هم الفاعلون في مجال الطاقة في إفريقيا؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، وما الفرص المتاحة أمام إفريقيا لتحقيق التحرر الطاقي؟

قطاع الطاقة الإفريقي

أدت التغيرات الدولية المعقدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى رسم الخارطة الجيوبوليتيكية العالمية وإلى بروز القارة الإفريقية مجددًا على المسرح الدولي لما تزخر به من ثروات ومعادن، واستجابة لصدى التعاون أو التنافس الدولي ثم البحث عن فرص وحلفاء جدد.وتتحكم الشركات الكبرى في قطاع النفط بحكم إمكانياتها الهائلة في مقابل ضعف الدول الإفريقية ماديًّا وعلميًّا، فيما تلعب الشركات الوطنية دورًا محدودًا وثانويًّا، وتعتمد اعتمادًا شبه كلي على الشركات الأجنبية، مثل شركة البترول الوطنية النيجيرية، وشركة سوسيداد سونانغول الأنغولية، وسوناطراك الجزائرية، وشركة النفط الوطنية في جنوب إفريقيا (بتروسا)، وتمتد أحيانًا عقود تراخيص الشركات النفطية مع الدول الإفريقية إلى أكثر من عشرين سنة، وتوجد عدة أصناف من العقود البترولية والقطاع مُدِرٌّ للأرباح والثروات الطائلة ومن ثم فلا غرو أن يتحكم عمالقة النفط العالمي في السياسات الدولية فلذا يستوجب على دولة قطر وبحكم خبرتها وتجاربها الطويلة مع قطاع الطاقة ان تفكر جليا الدخول في الاستثمار في قطاعي النفط والغاز ومشتقاتهما في يعض من الدول الأفريقية المستقرة في شمال القارة الجزائر نموذجا في الغاز والمغرب في الطاقات البديلة(الطاقة الشمسية طاقة الرياح) وفي غربها حيث الامكانات الهائلة واحتياطات الخام الوفيرة مثل نيجريا . وتحتل منطقة غرب إفريقيا أهمية حيوية

خاصة حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أميركية كبيرة، مثل إيكسون موبيل Mobil Exxon، وأميرادا هي Hess Amerada ، وشيفرون تكساكو Texaco Chevron، وماراثون أويل Oil Maratho

وتفتح الواجهة الأطلسية الإفريقية للسياسات الطاقوية وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأميركية ودول غرب أوروبا آفاقًا واسعة، وتتمركز الولايات المتحدة أطلسيًّا في لواندا وخليج غينيا الاستوائية وتشهد حالة تمدد بنواكشوط من خلال مشروع قاعدتها العسكرية في ظل حسابات جيوبوليتكية مرتبطة بتأمين المحيط الأطلسي وإمدادات الطاقة وتكريس وجودها أمام منافسيها ثم التغلغل بالمستعمرات الفرنسيةوالتي تراجعت فيها فرنسا كثيرا في العقدين الاخرين ويكاد بكون انحسر وجودها وانحصر في نطاق ضيق من بعض الدول وتعاني الاستثمارات الأوروبية من انحسار واضح بما فيها فرنسا وبريطانيا لصالح الولايات المتحدة الامريكية.

وتشكِّل الشواطئ الشرقية لقارة افريقيا ميزة للقوى الآسيوية عمومًا وللأقوى منها خصوصًا (بكين، نيودلهي، طوكيو، طهران، أنقرة)، وما وجود القاعدة الصينية واليابانية بجيبوتي إلا دليلًا على الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها هذه المنطقة في استراتيجية آسيا المتعاظمة بإفريقيا. وتوفر الشركات العملاقة سلعًا تصديرية للسوق الدولية مما يعزز حضورها وتأثيرها على السياسات الخارجية، ويرجع السبب في تعدد الشركات الأجنبية بإفريقيا إلى ضمان استمرار استخراج الطاقة والتنويع من الشركاء وتخفيف الاعتماد على شريك أحادي، وأخيرًا انفتاح العالم وشدة التنافس على الموارد الأولية.

التحديات التي تواجه قطاع الطاقة الافريقي:

التمويل

يتطلب استخراج الطاقة وتوظيفها تمويلا كبيرا تصل لمليارات الدولارات التي لا تتوافر لكثير من الدول الافريقية بسبب العجز الاقتصادي، وقد لعبت بعض العوامل السياسية والاقتصادية مثل تأخر استقلال الدول الإفريقية والإرث الاستعماري لما بعد الاستقلال والصراعات الداخلية والديون الخارجية المتراكمة دورًا سلبيًّا وعائقًا أمام الاستثمارات الخارجية. كما يشمل الاستثمار في النفط مجالات عدة كالتنقيب والاكتشاف والتكرير والتطوير والإنتاج والتسويق، ويعتمد أساسًا على رأس المال الأجنبي، وثمة مبادرات نحو الاستثمار القاري

كما يُعدّ رأس المال عنصـرًا محوريًّا للتنمية؛ إذ يُسـهم في تعزيز الاسـتثمارات في قطاعات الصـحة والتعليم والبنية التحتية، كما يدعم تنويع الاقتصـادات ويُحفّز نموًّا مسـتدامًا، خصـوصًـا في مجالات الصـناعة التحويلية

يُتوقَّع أن تسـجّل بلدان مثل السـنغال، أوغندا، رواندا، النيجر، جيبوتي، توغو، إثيوبيا، بنين، وكوت ديفوار نموًّا يفوق 6%، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي. وفي عام 2025م، كانت هذه الدول بالفعل من بين أسرع الاقتصـادات نموًّا عالميًّا. في المقابل، يُتوقَّع أن تحقق نيجيريا، رغم كونها أكبر اقتصـاد في إفريقيا، نموًّا لا يتجاوز 3.2% في 2025م. ومع معدل نمو سكاني يبلغ 2.6% سنويًّا، يظل دخل الفرد شبه ثابت، وهو ما يعكس التحديات البنيوية التي تواجهها، من ضعف الحوكمة وانعدام الأمن، إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا تتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخر تعاني دول أخرى مثل غينيا الاستوائية، جنوب إفريقيا، تونس، ليسـوتو، الغابون، أنغولا، وجمهورية إفريقيا الوسـطى من ركود اقتصـادي، مدفوع بنموّ ضـعيف واسـتثمارات أجنبية محدودة أو سـالبة. ويُسـتثنى من ذلك الغابون، التي ما زالت تجذب استثمارات متواضعة في قطاعَي النفط والغاز، رغم الانقلاب السياسي عام 2023تعكس تجربة الغابون واقع تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في قطاع النفط والغاز بإفريقيا، على غرار ما تشـهده دول مثل موزمبيق، تنزانيا، أوغندا وناميبيا؛ حيث تتركز هذه الاسـتثمارات غالبًا في سـلاسـل الإنتاج الأولية والنهائية المرتبطة بالزراعة والصـناعة التحويلية. وباسـتثناء الوقود الأحفوري، يتَّجه معظم الاسـتثمار الأجنبي المباشـر نحو البلدان الإفريقية ذات الدخل المتوسـط من الشـريحة العليا، ما يجعل المسـاعدات الإنمائية الخارجية ذات أهمية، خاصـةً للدول ذات الدخل المنخفض وتلك الواقعة في الشـريحة الدنيا من الدخل المتوسـط. في هذا السـياق، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمثل أحد أبرز المانحين؛ حيث قدمت نحو 26% من إجمالي المساعدات لإفريقيا.

وقد أدَّت التحديات الاقتصـادية المتزايدة إلى تعزيز دور الاسـتثمار الأجنبي المباشـر، وتحويلات المغتربين وتحسـين تعبئة الموارد المحلية كمصـادر تمويل حيوية. ويمكن للتكنولوجيا أن تسـاهم في توسـيع القاعدة الضـريبية، غير أن متوسـط نسـبة الإيرادات الضـريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة لا يتجاوز 16%، مقارنةً بـ 19.1% في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و21.5% في أمريكا اللاتينية والكاريبي و34% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مع تفاوت كبير بين البلدان الإفريقية نفسها ففي عام 2023م، شكَّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة (GDP

التحدي الأمني:

أدَّت الحرب الدولية على الإرهاب ومحاصـرة الجماعات المسـلحة في العالم وصـولًا لإفريقيا إلى بلورة فكر اسـتراتيجي يضـع في الصـدارة الاعتبارات الأمنية لحماية المصـالح القومية خارج العالم الصـناعي كتأمين الإمدادات من الطاقة. وترتبط الطاقة بالأمن والتجارة مشـكِّلة مثلث النفوذ، كالعلاقات العسـكرية الصـينية-النيجيرية، ومن مهام القيادة الأميركية تأمين موارد النفط بإفريقيا، وتنفيذ الاسـتراتيجية الأميركية العالمية والمتمحورة حول الأمن والطاقة لاسـيما في هذه القارة. وقد أدى تصـاعد وتيرة العنف بدلتا النيجر إلى إغلاق معظم المرافق في الدلتا، مسـبِّبًا خفض معدل الإنتاج في الـعام 2006 بنسـبة 50%، وقدَّرت وزارة المالية أن هذه الأزمة كلَّفت الحكومة خسـارة إيرادات بقيمة 4.4 مليارات دولار. ومن هنا لا يمكن الفصـل بين وجود القواعد العسـكرية الأجنبية في جيبوتي لحماية أمن بلدانها وبين الحفاظ على مصـالحها الحيوية وعلى رأسـها الوصـول إلى منابع النفط كهدف اسـتراتيجي وسـياسـي، ومع أن السـباق محموم بين القوى الكبرى التقليدية والصـاعدة على المعادن والمواد الأولية الإفريقية فإنه مرشح للازدياد. غير أن التكالب الدولي يسـفر أحيانًا عن نوع من تغذية التنافس القاري بين القوى الإقليمية الفرعية نتيجة ازدياد العوائد البترولية كما هي الحال في شـمال إفريقيا بين الجزائر والرباط وأنغولا وكذلك جنوب إفريقيا، أو تسـخير الموارد بحثًا عن دور إقليمي محوري في عهد إدريس ديبي بالسـاحل والصـحراء. وهنا، تأتي أهمية التعاون الطاقي بين الجارين، السـنغالي والموريتاني، للغاز المشـترك من "حقل السـلحفاة الكبير-أحميم"، والتشـادي-الكاميروني لتصـدير النفط على مسافة تزيد عن 1000 كلم منذ .2003

المحور الثاني:

إفريقيا كساحة للتنافس الدولي.. الدو افع والابعاد

تعتبر القارة الإفريقية مجالا للتنافس الدولي خصـوصـا بعد الحرب الباردة نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية كبيرة خصـوصـا النفط الذي أصـبح المحرك الرئيسـي للاقتصـاد العالمي، لذلك تسـعى القوي الكبرى لتوفير أمنها الطاقية عبر إفريقيا التي أصبحت تمثل أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية الأمر الذي أدى الى احتدام التنافس خصوصا بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والصين. فالهدف من الدراسة هو محاولة إبراز مظاهر التنافس الدولي في إفريقيا ومؤثراته يشـكل التحدي الكبير على الدول الراغبة في الدخول لسـاحة التنافس وكذلك للدول الافريقية في مسـارها نحو التقدم والديمقراطية. فإشـكالية هذه الدراسـة تتمحور حول مدى تأثير التنافس الدولي في القارة الإفريقية على مسـار بناء الدولة فيها. كما أصـبحت القارة الافريقية ساحة من ساحات الصراع الأساسي والدولي بين لاعبين متعددين. فالولايات المتحدة الأميركية تهتم

منذ وقت طويل بالنواحي الأمنية والعسكرية في العديد من المناطق الإفريقية، حيث تهتم الصين بالموارد من المواد الخام كما تلعب أدوارًا اقتصادية واستثمارية مهمة في القارة، وبالرغم من التراجع الواضح لفرنسا الا انها لازلت تلعب ادوارا متفرقة في بعض من المناطق الإفريقية، خصوصًا تلك التي كانت تحت نفوذها الاستعماري. وقد ظهر اللاعب الروسي مؤخرًا في بعض الدول، فضلًا عن تركيا، وإسرائيل، وإيران، وغيرها. من ناحية أخرى تضم إفريقيا أكبر تجمع للدول النامية في العالم، ذات الأسواق المتعطشة للاستثمارات، والنمو السكاني الأسرع عالميًا حيث تعادل 19.09% من سكان العالم، حيث الموقع الجيوسياسي والثروات الهائلة، والحكومات المفتقرة لأدوات فرض الأمن والاستقرار وتحديث البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي لإفريقيا والذي جعل منها قارة ذات أهمية استراتيجية خاصة؛ حيث تحتوي على مضايق مهمة ورئيسية في طرق الملاحة الدولية، وهي ثاني أكبر القارات مساحة وامتدادًا جغرافيًا.كونها خزان العالم الإستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية و;كذلك تحوي 10% من احتياطي النفط العالمي وحوالي 8% من احتياطيات الغاز مع أنه من الوارد زيادة هذه النسب على نحو معتبر مع الاكتشافات الواقعة والمتوقعة.وتضم 90% من الكروم والبلاتين و تمثل أكثر من ربع الأمم المتحدة (54 دولة) فهي موقع إستراتيجي من القارات الكبرى (أميركا غربًا وأوروبا شمالًا وآسيا شرقًا). وكذلك تحتوي على65% من الأراضي الصالحة للزراعة، ونحو 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة.

في هذا السياق، وللوقوف على طبيعة التنافس الدولي في إفريقيا وفهم دوافعه وأطرافه وأبعاده واستشراف مستقبله في ظل اختلاف الاستراتيجيات وتناقضها

أ/ التنافس بين القوى الكبرى (الصين، الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا)

ب/ صعود الفاعلين غير التقليديين (دول الخليج، تركيا)

ج / مكانة الاستثمارات السيادية في هذا التنافس (شرق افريقيا - منطقة القرن الافريقي)

د/ إبراز موقع قطر كفاعل اقتصادي مرن مقارنة بالقوة الكبرى و

(نموذجا) في ظل تراجع دور التمويل الدولي

مرتكزات السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية:

انتقلت العلاقات الأمريكية تجاه القارة الأفريقية من الإدراك السياسي إلى الإدراك الاقتصادي والعسكري، وذلك نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة وتيرة التنافس الدولي. ويمكن إجمال العوامل والأهداف في

أولاً: المرتكزات الإستر اتيجية:

في عصـــر العولمة أصـــبحت المحددات الثابتة لقارة افريقيا مثل الموقع الإســـتراتيجي، الثروات الطبيعية، وخطوط التجارة، تعطي أهمية مستمرة لأفريقيا في منظومة السياسة الخارجية الأمريكية

تغير الرؤى والتصـورات: أدرك صـانع القرار في الدول الكبرى المنافسـة على افريقيا خاصـة الولايات المتحدة الامريكية أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في مناطق معينة (مثل الجنوب الأفريقي، منطقة البحيرات العظمى، وشرق أفريقيا) بالتزامن مع ما يتوافر فيها من موارد طبيعية وخاصة النفط

إدماج أفريقيا في الاقتصـاد العالمي: دفع الدول الأفريقية نحو تبني سـياسـات اقتصـادية تقوم على التنمية واقتصاد السوق الحر، وفتح قنوات التبادل التجاري

ثانياً: محاور تطبيق الشراكة الأمريكية (الجانب الاقتصادي والسياسي)

تعمل الإدارة الأمريكية ضمن ثلاث محاور دولية"

1/ إنهاء مرحلة المساعدات المالية: استبدال المساعدات بتشجيع الاستثمارات الأمريكية، والتركيز على دعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي

2/ دعم وتشـجيع النظم الديمقراطية: الضـغط على الدول الأفريقية لتبني مفاهيم الديمقراطية، وربط المساعدات الاقتصادية بمدى النجاح في تعزيز هذه المفاهيم (كما حدث في بنين ونيجيريا).

3/ تحقيق الأمن والاسـتقرار: منع الصـراعات وحروب التطهير العرقي لحماية المصـالح الأمريكية الحيوية، خاصة في المناطق الغنية بالموارد

ثالثاا: المرتكزات الأمنية والعسكرية (مكافحة الإرهاب)

تولي الإدارة الأمريكية اهتماماً كبيراً بقضـايا انتشـار الإرهاب وفق منظور التهديد للأمن والاسـتقرار، ومن أبرز ملامح ذلك

تأسـيس قيادة "أفريكوم :(AFRICOM) "تم في 2007 إنشـاء قيادة عسـكرية موحدة لأفريقيا لتقوية روابط التعاون والأمن، ومنع انفراد قوى عالمية أو إقليمية بالسيطرة على البترول الأفريقي

القواعد العسـكرية: إنشـاء قواعد مثل قاعدة جيبوتي (2002) لمكافحة الإرهاب وحماية السـفن الحربية وتأمين إمدادات الطاقة

مواجهة المد الإسـلامي: التوجس من التنظيمات الإسـلامية خاصـة بعد تفجير السـفارتين في كينيا وتنزانيا، ومواجهة ما يسمى بالحركة السلفية في مالي والنيجر.

رابعاً: إستراتيجية الطاقة (أمن النفط)

يعتبر النفط الأفريقي أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي ومصلحة قومية عليا، وتتخلص الإستراتيجية في

- حماية مصادر الإنتاج

-ضمان استمرار تدفق النفط من الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي

تقليل الاعتماد على نفط الشـــرق الأوســـط: تنويع الواردات الجغرافية، حيث بلغت واردات أمريكا من نفط أفريقيا ما بين 20% إلى 25%

التنافس الدولي: العمل على رصـــد أي تحركات دولية (خاصـــة من الصـــين، فرنســـا، أو بريطانيا) قد تضـــر بالمصالح الأمريكية، ومحاولة إقصاء المنافسين عن مناطق الإنتاج

الشركات النفطية:

تسيطر شركات أمريكية كبرى على العمل في خليج غينيا، مثل

(Exxon Mobil Chevron Texaco, Marathon Oil, Amerada Hess)

خامساً: التركيز على مناطق وقيادات إقليمية إستراتيجية الدول القائدة (الوكلاء الإقليميين)

تعتمد أمريكا على اختيار دول محورية لتكون مرتكزات لنفوذها

جنوب أفريقيا: شريك تجاري وحليف إستراتيجي في الجنوب

نيجيريا: أهم مورد للنفط وأكبر شريك تجاري في الغرب الأفريقي

إثيوبيا والسنغال: أدوار قيادية في الشرق والغرب لضمان الاستقرار الإقليمي

أدوات التغلغل السياسي والاقتصادي

تشير الورقة إلى أن أفريقيا تحولت إلى ساحة صراع نفوذ بين القوى العظمى، مع تركيز خاص على الصين

الرؤية الأمريكية للصين.

تنظر واشـنطن للتحرك الصـيني كتهديد لمصـالحها، حيث تسـعى الصـين لتأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام لدعم نموها الاقتصادي المتسارع

حيث تضطر الدول الأفريقية للمفاضلة بين (الديموقراطية والاصلاح مقابل الاستثمار) "المشروطة الأمريكية"

الإستراتيجية الصينية

تعتمد الصين على تقديم المساعدات والقروض دون شروط سياسية

)عكس أمريكا(والتركيز على البنية التحتية والاستثمارات النفطية، مما جعلها منافساً شرساً في دول مثل السودان وأنغولا ونيجيريا

تنامي الدور الصيني

أن الصادرات النفطية الأفريقية للصين شهدت قفزات كبيرة، مما دفع الولايات المتحدة لتكثيف ضغوطها السياسية والعسكرية) عبر أفريكوم (لمواجهة هذا التغلغل

آليات التغلغل الأمريكي (القوة الناعمة والصلبة)

المساعدات المشروطة :استخدام المعونات المالية كأداة للضغط من أجل الإصلاح السياسي وتبني قيم الديمقراطية واقتصاد السوق

(AGOA) مبادرة أقوا

قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي يهدف إلى فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الأفريقية بشرط الالتزام بالمعايير الأمريكية التجارية والسياسية

المعادن الارضية النادرة والمعادن الحرجة"التنافس على

1/ المعادن النادرة

التركيز على دول مثل الكونغو الديمقراطية وزامبيا للحصول على الكوبالت واليورانيوم والماس، وهي عناصر أساسية للصناعات التكنولوجية والعسكرية الأمريكية

2/ قطع الطريق على المنافسين

الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى منع الصين من احتكار هذه المعادن، وهو ما يفسر الاهتمام المفاجئ باستقرار مناطق النزاع في وسط أفريقيا.

التحديات أمام السياسة الأمريكية

تنامي وعي النخب الافريقية خاصة من جيل الشباب الجديد وكثرة العداء الشعبي وتزايد المشاعر المناهضة للتدخلات الأمريكية، والتي يُنظر إليها كاستعمار جديد تحت ستار الديمقراطية

التمدد الروسي والصيني: الصين تقدم البنية التحتية، وروسيا تقدم الدعم العسكري والأمني، مما يقلص من قدرة أمريكا على استخدام" المساعدات "كأداة ضغط وحيدة. الديمقراطية معضلة الاستقرار غالباً ما تضطر واشنطن لاستخدام هذا الشعار لدعم أنظمة سلطوية لضمان تدفق النفط، مما يضرب مصداقية خطابها حول حقوق الإنسان

المحور الثالث:

العلاقات القطرية الافريقية

تطور العلاقات القطرية – الإفريقية

تعنبر أهمية موقع قطر في موقعها الجيو استراتيجي حيث تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة داخل المياه على مساحة 11437 كليو متر مربع وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي ويمكنها احكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية للازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة، كما قاد استكشاف النفط والغاز على التأثيرات بشكل خاص في سياستها الخارجية حيث تتمتع قطر باحتياطيات مؤكدة من الغاز تبلغ 896 تريليون قدم مكعب تمثل حوالي 14٪ من الاحتياطي العالمي. من ناحية أخرى تعتبر دول قطر من الدول الخليجية الفاعلة والمؤثرة في على القارة الأفريقية في مجالات وقطاعات متنوعة والاعلام أهم تلك الأدوات فضلاً عن الأنشطة الخيرية التي تقوم بها منظمتي قطر الخيرية والهلال الأحمر في الماضي القريب كانت تولي اهتمام بدول القرن الأفريقي بشكل خاص لكن عقب تولي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ادارة البلاد في يونيو 2013م. وسع النفوذ القطري يشمل دول غرب ووسط افريقيا وهذا النفوذ الجديد بدأ يتبلور ويتشكل بمحاولة قطر التوسط واستضافة مباحثات السلام بين الفرقاء الشاديين في العاصمة القطرية بعد اتساع نطاق الاقتتال بين الحكومة الشادية والمعارضة المسلحة ربما تكن مؤهل لذلك حيث انها لعبت دور الوساطة في مباحثات سلام دارفور بالسودان في العام 2011م. ولا يمكن إغفال الدور القطري في الصراع الحدودي بين أرتيريا وجيبوتي. وناحية أخرى هناك اتهامات طالت السلطات القطرية بأن حضورها في إفريقيا مؤخراً مرتبطة بمساندة الحكومات والنظم التي تعتمد على الاسلام السياسي كمنهج للحكم.

ما لا يختلف عليه اثنان، أن سياسة قطر الخارجية في القرن الإفريقي تحظى بفرص واعدة، بقدر لا يتحقق مع خصومها (دول الحصار)، نتيجة سياساتها؛ إذ طورت ما يشبه قانون البقاء في سياستها الخارجية، أي إنها توازن سياستها عبر نهج ثلاث استراتيجيات، وأولاها: سياسة الهجوم لتعظيم مكاسبها، والتقارب مع إيران

لتحقيق مصـالحها وهو ما تجلى في سـياسـة التحالف مع محيطها العربي والإفريقي، عندما يأتي الخطر من المحيط الاقليمي. أما فيما يتعلق بالقرن الإفريقي، فإن الدور القطري يأخذ أبعادًا مختلفة، سيما الصـومال، الذي ظلت الدوحة على مدى العقدين الأخيرين لاعبًا كبيرًا فيه؛ حيث تقدم الدعم السـياسـي والعسـكري لمقديشـو إلى جانب مشـاريع إنمائية وإنسـانية عبر صـندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية. من ناحية اخرى ليس ثمة شـك في أن مصـالح دول القرن الإفريقي من جهة والدور القطري سـياسـيًّا واقتصـاديًّا يتكاملان معًا، ما يجعل نفوذ الدوحة في الشـرق الإفريقي يتمتع بفرص بقاء أكثر من أية دولة عربية أو خليجية أخرى؛ حيث إن فقدانها لتلك البقعة الاسـتراتيجية من إفريقيا، يعد نكسـة لسـياسـاتها الإقليمية والعربية، لذا يبقى التموضع القطري في هذه المنطقة، عبر بوابة الصـومال وجيبوتي وكينيا، صـامدًا في وجه معارضـتها المحلية وخصـومها الخليجيين. والعلاقات المسـتقبلية بين هذه الدول مع قطر مبنية على مصـالح اسـتراتيجية وسـياسـية واقتصـادية. ووفق مراقبين، فهذه شـفرة مؤمَّنة من خطر قرصـنة اقليمية ودولية قد تفكِّك علاقات الدوحة بالقرن الإفريقي

القرن الإفريقي: الأهمية الجيوسياسية لدولة قطر:

يعد القرن الإفريقي منطقة نفوذ جذب عالمية، نظرًا لأهميته الاسـتراتيجية، فمن حيث الموقع الجغرافي يعتبر الموقع الأوحد في القارة الإفريقية الذي يتضـاعف فيه الحضـور العسـكري، وخاصـة في كل من جيبوتي والصومال، كما أن هذه البقعة من شرق إفريقيا، تستمد أهميتها الحيوية من ارتباطها الوثيق بالبحر الأحمر، باعتباره شريان الملاحة الدولية، وهذا ما دفع السعودية إلى تأسيس كيان الدول المشاطئة على البحر الأحمر، ليعكس مدى أهميته بالنسـبة للرياض، التي تعد الخصـم التقليدي لقطر سـياسـيًّا وإقليميًّا. ونظرًا لتلك الأهمية الجيوسـياسـية، فإن ممارسـة قطر دورًا في هذه المنطقة أمر من شـأنه أن يعزز من نفوذها بوصـفها قطبًا إقليميًّا، سواء في محيطها الخليجي أو في السياق الإقليمي في الشرق الأوسط، إضافة إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية التي تتجسد أساسًا بالإعانات والقروض أو بالمشاريع المشتركة، كما في السودان وإريتريا وجيبوتي؛ حيث أدت الدوحة دورًا مزدوجًا بوصـفها ممولًا وقوة ضـاغطة للتوسـط في النزاعات الإقليمية المندلعة هناك على مرِّ العقدين الأخيرين. وتبدو مكانة قطر الإقليمية اليوم في منطقة شرق إفريقيا أكثر استقرارًا وتوافقًا مع سـياسـات تلك الدول نظرًا للعلاقات السـياسـية والشـراكات الاقتصـادية، إلى جانب أن الدوحة مارسـت على مدى العقد الأخير سـياسـة الانفتاح المبنية على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الأفارقة؛ حيث لعبت الدور الوسـيط بين السـودانيين، في اتفاق الدوحة للسـلام الذي وقَّعته الحكومة السـودانية مع حركة العدل والمساواة في فبراير/شـباط عام 2013، هذا إلى جانب رعايتها للتوسـط بين إريتريا وجيبوتي عام 2010، ونشـر كتيبة قطرية عسـكرية على الحدود بين البلدين، منعًا لانهيار التفاوض وحقنًا لدماء الجارتين المتنازعتين. هذه

الدبلوماسية النشطة للدوحة تمكنها من أن تصبح ذات تأثير قوي سياسيًّا واستراتيجيًّا، بغض النظر عن التحالفات الأخرى التي تأتي في سياق مواجهة النفوذ القطري المتزايد في شرق إفريقيا، وخاصة من السعودية والإمارات، لحجب نفوذ الدوحة وتقليل مكانتها السياسية والإضرار باقتصادها، لكنها توظف ركائز استراتيجية وسياسية مدروسة تنتهجها، وهي سياسات أهَّلت قطر -كما يقول الكاتب العراقي زهير المخ- "لتقارَن بقاهرة الستينات وبرياض السبعينات"، ليؤكد أن الدوحة باتت قادرة على تحديد قواعد اللعبة الإقليمية، في محيطها الخليجي والعالمي. إضافة إلى ذلك، صارت قطر في الواقع واحدة من أكثر اللاعبين تأثيرًا في السياسة الإقليمية ومشابهة في تأثيرها للاعبين أكبر منها بكثير مثل المملكة العربية السعودية أو تركيا، وأكثر تأثيرًا من لاعبين كانوا أقوياء في السابق مثل مصر والعراق. وأن تتمكن مثل هذه الدولة ذات الكثافة السكانية والبقعة الجغرافية الضيقة المحدودة، من الارتقاء إلى مواقع السلطة الإقليمية ليس بالأمر الفريد في التاريخ -على سبيل المثال، حالتا البندقية وفلورنسا، أو حالة سنغافورة في الآونة الأخيرة- لكنه في الواقع انعكاس ملحوظ لتأثير وسائل الإعلام والمال في عالم اليوم. وفيما يخص القرن الإفريقي تعد سياسة الخارجية أكثر كفاءة ونجاحًا، فهي الدولة الخليجية التي تمتلك التأثير السياسي في تلك الدول في المنطقة، ويشار أيضًا إلى أن قطر تستغل مواردها المالية وسياستها نحو تحقيق رؤية استراتيجية لدول القرن الإفريقي إدراكًا لأهميته الاستراتيجية جغرافيًّا وسياسيًّا باعتباره امتدادها السياسي والاقتصادي في إفريقيا.

الحضور القطري في القارة الأفريقية

تعود جذور العلاقات بين قطر والدول الأفريقية إلى سبعينيات القرن الماضي لكن التعاون والتقارب القطري كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بدول القرن الأفريقي فدولة قطر من اوائل الدول التي دعمت حق تقرير المصير لأرتيريا وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي بعد استقلالها عن إثيوبيا في العام 1993 م ودعمت -حكومة الدوحة المشاريع التنموية لذا تعتبر الدوحة اهم شريك تجاري لاسمرا والتأثير القطري لم يتوقف عن الجوانب الاقتصادية والتجارية وإنما تجاوزه ليشمل أدوار دبلوماسية اسهمت في عودة العلاقات السودانية الأرتيريا بعد توقيع اتفاقية الدوحة 1999م وقدمت مشروعات تنموية في المناطق الحدودية النائية بين الدولتين تقدر بحوالي 600 مليون دولار. كذلك لدبلوماسية القطرية حضرت بشكل إيجابي في حل الخلاف بين الحكومتين الإثيوبية والارتيريۃ في العام 2008م في منطقة 'رأس دميرة' حيث نجحت قطر في التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين تم توقيعه في الدوحة عام 2010م، الجهود الدبلوماسية لم تقتصر على ذلك فحسب حيث نزعت فتيل التوتر بين أرتيريا وجيبوتي حول النزاع الحدودي الذي وقع في يونيو 2008م ومحاولة الدوحة تسوية النزاع الحدودي بين أرتيريا واثيوبيا لم تكتب لها النجاح رغم المجهود الدبلوماسية. على الصعيد الاقتصادي أطلقت قطر مشاريع استثمارية في أثيوبيا مصانع للأسمنت والسكر واستصلاح الأراضي

الزراعية كما قدمت مشـــاريع خيرية من قبل منظمتي قطر الخيرية والهلال الأحمر كبناء مركز لمكافحة الملاريا وتقديم العون الانساني. كم ناحية اخرى العلاقات القطرية الصومالية تعتبر الأكثر تميزا بين الدول الأفريقية حيث نجحت الدوحة في توقيع عدد من الاتفاقيات والشـراكات الاسـتثمارية مع مقديشـو لبناء ميناء هوبيو الصـومالي وتقديم العون الانسـاني للمواطنين المتأثرين بالفقر والهجمات الإرهابية حيث أنشـأت عدد من المدارس وشبكات المياه والمستشفيات، وفي جيبوتي افتتحت منظمة قطر الخيرية مكتباً فرعياً ودشنت مشروع 'قرية دوحة الخير' في منطقة ديمير جوج في إقليم عرتا. فإن حجم الاسـتثمارات القطرية في السـودان كبيرة مهمة للاقتصـاد حيث نجد المشـروعات القطرية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة ومنها تلك الاسـتثمارات مشـروعات جيدة تنفذها شـركة حصـاد والتي تم منحها 260 الف فدان من الأراضي الصـالحة للزراعة وتنفذ شـركة ودام مشـاريع كبيرة في مجال الثروة الحيوانية فضـلاً عن الاسـتثمار في قطاع السـياحة وكذلك الاسـتثمار العقاري من قبل شـركة الديار العقارية وايضـا سـاهمت قطر بشـكل اسـاسـي في حل أزمة دارفور في مايو 2011م ولم تقف جهود قطر عن إعلان الاتفاقية بل احالتها إلى مشـروع تنموي كبير يعيد دارفور إلى الاسـتقرار والتنمية ويزيل ما خلفته الحرب من مآسـي النزوح واللجوء واشـتملت الاتفاقية على تأسيس مصرف لتنمية دارفور برأس مال قدره مليار دولار التزمت بها قطر

بدأت العلاقات الدبلوماسـية القطرية السـنغالية في العام 1975م وابرمت دولة قطر في العام 1998 مع دولة السنغال اتفاقية اقتصادية مشتركة حيث اتفق الطرفان على التبادل التجاري والاقتصادي ومؤخراً في الزيارة التي قام بها الأمير تميم بن حمد إلى السـنغال ديسـمبر 2017م وقع الرئيس السـنغالي مكي صـال عدد من مذكرات التفاهم واتفاقية التعاون في مجال الرياضـة والشـباب. وفي بداية الثمانينيات بدأت علاقات الدوحة مع غانا وفي العام 1988م مع كل من بوركينا فاسو وغينيا كوناكري، كما شهد العام 1994 بداية العلاقات مع سـاحل العاج تنبع أهمية الدول سـابقة الذكر بأنها تحتوي على كثافة سـكانية عالية وتزيد مسـاحتها عن 2 مليون كيلومتر مربع واللهم من ذلك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة لذا يمكن لقطر ان تبني شراكات واسعة مع تكتل مجموعة دول غرب افريقيا لتعزيز الاسـتثمارات والحضـور الاقتصـادي للدوحة. كما يرجع دور الوسـاطة القطرية في تشـاد منذ العام 2009م بعد توقيع اتفاق الدوحة برعاية مشـتركة مع ليبيا، المعروف أيضـا باسـم اتفاق دارفور بين الخرطوم وانجمينا إبان توترات بين الجانبين على أثر الاتهامات المتبادلة بدعم الحركات المتمردة. استضـافة الدوحة لمفاوضـات السـلام التشـادية التي تجمع ممثلين عن المجلس العسـكري الانتقالي والحركات المسلحة في تشاد تعكس حرص قطر على مواصلة دورها كلاعب نشط وفعال لإرساء الأمن والسلم وحل المنازعات بالطرق السلمية وتأتي المبادرة القطرية بعد انقطاع العلاقة بين قطر وتشاد إثر الازمة

الخليجية في أغسطس 2017م لكن سرعان ما عادت بعد توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في فبراير 2018م وتسعى الدوحة من خلال استضافة مباحثات السلام إلى إعادة بناء العلاقة مع تشاد على أسس جديدة تخدم رؤية 2030م التي ترتكز على تفعيل مبدأ الدبلوماسية الناعمة. وإذا ما انتقلنا جنوباً في جمهورية موزمبيق التي اصبحت تسمى بقطر افريقيا بسبب حجم الاحتياطات الضخمة من الغاز المسال فقد نجحت الدوحة في الحصول على حصة تشغيلية في ثلاث مناطق للتنقيب البحري في موزمبيق ومن خلال قطر للبترول تم الاتفاق مع اكسون موبيل الأمريكية وايني الإيطالية حول طبيعة الشراكة ومستقبلها.

قطر و أفريقيا... رؤية استراتيجية نحو السلام والتنمية:

تجسد زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى إلى جمهوريتي رواندا والكونغو الديمقراطية وكذلك مشاركة سموه في قمة مجموعة العشرين بجنوب إفريقيا التي تبدأ اليوم، استمرارا لمسار قطري استراتيجي متدرج ومؤسسي نحو تعزيز التعاون مع دول القارة الإفريقية. ويرتكز هذا المسار على بناء شراكات سياسية واقتصادية وإنسانية متينة، واضطلاع بجهود وساطة في الكثير من الأزمات، إذ تعكس هذه الرؤية الاحترام المتبادل لسيادة الدول وتعزيز الاستقرار والتنمية، بما يتوافق مع سياسة قطر الخارجية التي تراعي التوازن بين مصالحها الوطنية والتزامها بدعم الجهود الدولية والإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين

التحول الجيو اقتصادي - تصاعد كمي ونوعي لدولة قطر:

في ظل تفكك النظام الدولي واحتدام المنافسة بين القوى الصاعدة والتقليدية، تعيد دولة قطر لوضع موطأ قدم لها على موقع الخارطة الافريقية ضمن إستراتيجياتها الخارجية وفي ظل التحولات الجيوسياسية التي تمر بها منطقة الخليج والشرق الاوسط وزيادة وتيرة حرب المضايق وبالتحديد مضيق هرمز وما شاب ذلك من تعقيدات في امداد سلاسل الطاقة في محيط منطقة الخليج الامر الذي القى بأعباء كبيرة على اقتصادات عدة حول العالم وارتفاع تكليف النفط والغاز وكذلك تداعيات جائحة كوفيد-19، وقبلها الازمة المالية العالمية 2008 التي ضربت النظام المالي الدولي في قلبه ووضعت اقتصادات كبرى حوال العالم أمام تحديات جسام خاصة دول الاتحاد الاوربي التي تغرق في بحر من الديون السيادية ومعوقات اقتصادية كبيرة ، أما دول الخليج والتي تتميز باستقرار مالي كبير وفوائض أموال كبيرة مدعومة من صناديقها السيادية اتجهت الى البحث عن فضاءات جديدة لتنويع اقتصاداتها. وتوفر إفريقيا، بما تمتلكه من موارد طبيعية وأسواق متنامية، فرصًا مهمة لهذا التحول الجيو اقتصادي. من ناحية اخرى تزامن الاهتمام القطري بإفريقيا إلى تقليص اعتمادها على النفط والغاز؛ حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة قطر في إفريقيا

بين عامي2022 و2025وقد تطورت العلاقة من شـــراكة تجارية محدودة إلى علاقة اســـتثمارية إســـتراتيجية أعادت تشكيل المسارات الاقتصاديةوتمهيد الطريق للمستقبل.

قطر: الدبلوماسية والمواءمة الإستر اتيجية

اتســـم انخراط قطر بطابع أكثر تركيزًا على القوة الناعمة والدبلوماســـية المالية، ولاســـيما منذ أزمة 2017 الخليجية. فمنذ ذلك الحين، أصـــبحت قطر أكثر نشـــاطًا في القارة عقب تصـــاعد التنافس مع الســـعودية والإمارات. وقد فرضـــت علاقاتها العســـكرية الوثيقة مع تركيا وتعاملاتها الإيجابية مع إيران وبعض التنظيمات الإســـلامية الحاجةَ إلى بناء تحالفات ونفوذ في إفريقيا لتأمين موقعها الإقليمي. كما تســـعى قطر إلى تعزيز نفوذها عبر الدبلوماســـية المالية، من خلال المســـاعدات والاســـتثمارات والوســـاطة الدبلوماســـية، لاكتســـاب رأســـمال ســـياســـي وممارســـة تأثير في دول شـــرق إفريقيا، ولاســـيما الصـــومال والســـودان حيث وقَّعت قطر، في مارس/آذار 2018، اتفاقًا مع الســـودان بقيمة 4 مليارات دولار لإدارة ميناء ســـواكن على البحر الأحمر. وتتيح هذه المقاربة لقطر إسقاط نفوذها دون الانخراط العسكري المباشر الذي تنتهجه لعض من دول الخليج.

استخدام دبلوماسية الوساطة:

واصـــلت دولة قطر تعزيز حضـــورها كوســـيط دولي موثوق في تســـوية النزاعات وتحقيق الاســـتقرار، من خلال انتهاج ســـيـاســـة خارجية تقوم على الحوار والانخراط البناء، وترتكز إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يعكس التزامها المســـتمر بدعم الســـلم والأمن الدوليين. وانطلاقا من هذا التوجه، اضـــطلعت دولة قطر، وعلى مدى أكثر من عقدين، بدور محوري وفعال في الوســـاطة بين أطراف النزاعات في مناطق مختلفة من العالم، حيث سخرت إمكاناتها الدبلوماسية والإنسانية من أجل إحلال سلام دائم للنزاعات المعقدة. وقد شهد العالم تناميا ملحوظا في جهود قطر في مجال الوساطة، التي اتخذت أشكالا متعددة، شملت التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، واســـتعادة العلاقات الدبلوماســـية، وتبادل الأســـرى، ودعم الحوارات الوطنية، وتســـوية النزاعات الحدودية، وصـــولا إلى توقيع اتفاقيات ســـلام شـــاملة ومســـتدامة. وقد تجلت فاعلية هذه الوســـاطات في مناطق عدة خاصـــة في افريقيا الكنغو ورواندا والســـودان، والازمة في تشـــاد، وغيرها من مناطق العالم المختلفة مثل ازمة في أوكرانيا، والصـــراع في افغانســـتان ما يؤكد اتســـاع نطاق الدور القطري وقدرتها المتزايدة على المســـاهمة البناءة في تحقيق الأمن والاســـتقرار على المســـتويين الإقليمي والدولي، كما يمثل تمســـك قطر بدورها كوسيط مسؤول دليلا على ما تتمتع به من احترام دولي، يستند إلى سجل حافل من الوساطات الناجحة، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي القارة الإفريقية، اســـتضـــافت الدوحة بتاريخ 19 يوليو 2025

مراسم توقيع إعلان مبادئ بين حكومة الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو حركة مارس 23، تتويجا لجهود دبلوماسية قطرية هدفت إلى خلق بيئة مواتية لسلام دائم في إقليم شرق الكونغو. ويأتي هذا التطور في أعقاب اتفاق السلام الذي تم توقيعه بوساطة قطرية–أمريكية مشتركة بين جمهوريتي رواندا والكونغو الديمقراطية، في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال يونيو 2025، وذلك بعد سلسلة من الجهود التي بذلتها دولة قطر لتقريب وجهات النظر بين الطرفين. وعلى النهج ذاته، كان لقطر دور محوري في السودان، إذ استضافت مفاوضات دارفور التي أفضت إلى توقيع "وثيقة الدوحة للسلام"، لتشكل محطة رئيسية في مسار التسوية وتؤكد التزام قطر بالحوار كخيار استراتيجي. كما امتدت الجهود القطرية إلى تشاد، حيث أبرمت "اتفاقية الدوحة للسلام" في أغسطس 2022، ممهدة الطريق لمشاركة الحركات السياسية والعسكرية في الحوار الوطني الشامل ضمن عملية انتقال سياسي. كما اضطلعت الدوحة بدور مهم في تقريب وجهات النظر بين الصومال وكينيا، ما ساعد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 2021. ولا تقتصر جهود دولة قطر الدبلوماسية والإنسانية على هذه الدول فقط، بل تمتد إلى مناطق أخرى متعددة، في إطار رؤية تهدف إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي.

واعتمادا عل هذه التحركات الدبلوماسية، عززت قطر حضورها الإنساني والتنموي من خلال شراكات متعددة الأطراف ومبادرات شاملة، تركز على مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة، والتنمية، ضمن رؤية شمولية تعكس التزاما راسخا بالتنمية المستدامة كركيزة للاستقرار الإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس، تواصل دولة قطر الاضطلاع بدور ريادي على الساحة الدولية، من خلال مؤسساتها الفاعلة، وفي مقدمتها قطر الخيرية وصندوق قطر للتنمية ومؤسسة التعليم فوق الجميع. كذلك بلغ حجم المشاريع التي نفذتها قطر الخيرية خلال عام 2024 وحده ما يقارب 1.57 مليار ريال قطري (430 مليون دولار)، أسهمت في دعم أكثر من 22 مليون مستفيد في 70 دولة حول العالم

توزعت جهود قطر ما بين الإغاثة العاجلة في مناطق الأزمات، والتنمية المستدامة في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والأمن الغذائي، إلى جانب برامج الرعاية الاجتماعية التي شملت كفالة الأيتام ودعم الأسر ذات الدخل المحدود. وفي صميم هذه الجهود، يبرز أيضا صندوق قطر للتنمية كأحد الأذرع التنفيذية الرئيسية للمساعدات الرسمية لدولة قطر، مساهما بفعالية في تحويل التزامات الدولة إلى مبادرات وشراكات إنسانية وتنموية ذات أثر ملموس على المستفيدين حول العالم. وضمن هذا التوجه، وقع صندوق قطر للتنمية في يوليو الماضي، 16 اتفاقية استراتيجية بقيمة 1.92 مليار ريال قطري، لدعم مبادرات إنسانية وتنموية يستفيد منها أكثر من 17 مليون شخص حول العالم. وفي هذا السياق، أطلقت دولة قطر عبر

صندوق قطر للتنمية، مبادرات نوعية بالتعاون مع الأمم المتحدة، من بينها "النساء في مناطق النزاع" في العام 2022 تهدف إلى دعم النساء والفتيات في سياقات النزاع والأزمات. وبالمثل فان قطر في التعليم أداة استراتيجية أساسية لتعزيز التعاون الإقليمي خاصة في افريقيا والتي هي في اشد الحاجة للتعليم المتقدم ونقل التكنلوجيا للحاق بركبها ، حيث يأتي استثمارها في هذا القطاع ضمن رؤيتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم الافريقي. و هذا التكامل بين التنمية والدبلوماسية يمنح قطر قدرة إضافية على معالجة جذور النزاعات في افريقيا مثل الفقر والتهميش، وبالتالي يساهم في بناء سلام أكثر استدامة على المدى البعيد كذلك ان النهج القطري في التعاون متعدد الأطراف، وخاصة عبر الأمم المتحدة، يظهر إدراكا عميقا بأن التحديات المعاصرة — من النزاعات المسلحة إلى التغير المناخي والأمن الغذائي — لا يمكن لأي دولة مواجهتها بمفردها، لافتا إلى أن دولة قطر استثمرت في بناء شراكات مؤسسية من خلال تمويل مبادرات أممية في مجالات التعليم، ودعم اللاجئين، وتمكين الشباب.

إن هذا الحضور الفاعل في المنصات متعددة الأطراف لا يجعلها فقط وسيطا إقليميا، بل شريكا دوليا ملتزما بالمصلحة العامة العالمية، وبذلك، يشكل تعاونها الأممي أداة استراتيجية لتعزيز مكانتها كقوة مسؤولة على المسرح الدولي وفي افريقيا على وجه الخصوص. وإلى جانب جهودها التنموية والإغاثية النشطة، تبرز مبادرات أخرى مهمة لدولة قطر في مجال صناعة السلام، من خلال استضافتها فعاليات ومنصات حوارية كبرى، وفي مقدمتها "منتدى الدوحة"، الذي انعقد هذا العام في دورته الثالثة والعشرين يومي 6 و7 ديسمبر 2025، تحت شعار: "ترسيخ الإنصاف: من الوعود إلى واقع ملموس"، بمشاركة قادة وخبراء من مختلف أنحاء العالم بما فيهم من افريقيا، بهدف استكشاف مسارات نحو أنظمة أكثر عدلا وشمولا ومساءلة للتعاون الدولي.. وفي هذا الخضم من التعقيدات الدولية الراهنة، أثبتت قطر أن الجمع بين الدبلوماسية الناعمة والعمل الإنساني والتنمية في إطار متعدد الأطراف ليس شعارا أو طموحا بعيدا، بل مسار ممكن وواقعي أثمر نتائج ملموسة في تحقيق الاستقرار وحل الخلافات عبر الحوار، رغم ما تنطوي عليه الوساطة من تحديات جسيمة تعكس تعقيدات مسارات السلام وحساسيته.

المحور الرابع.

فرص الاستثمارات القطرية في افريقيا - جهاز قطر للاستثمار

الشراكات الاقتصادية:

تضاعفت بشكل واضح الاستثمارات القطرية خلال الفترة الأخيرة, وذلك من خلال حجم صندوق قطر السيادي والذي يتراوح بين 600 الى 700 مليار ويأتي في المرتبة ال9 عالميا وهو الأكثر نفوذا في أفريقيا في الأعوام القليلة الماضية، والتي نجح فيها في التفوق على منافسيه من منطقة الشرق الأوسط أو الخليج عبر حسم العديد من الصفقات التي شملت مختلف القطاعات، وعلى رأسها االسياحة لتي تمكنت على مستواها الدوحة من الاستحواذ على العديد من الفنادق في مجموعة من الدول الأفريقية، كالسنغال والكاميرون، وساحل العاج، بالإضافة إلى الاتصالات التي تملك فيها قطر شركات كبرى مسؤولة عن هذا المجال في دول عملاقة في القارة، كالجزائر ذات المساحة الأكبر، التي شهدت العلاقات بينها وبين الدوحة نموا جليا في الأعوام الثلاثة الاخير.وتعد الطاقة واحدة من بين القطاعات الأكثر استقطابا للمشاريع القطرية، التي تخص محطات توليد الطاقة أو مساحات التنقيب عنها في عدد كبير من الدول داخل القارة من بينها موزمبيق وجنوب أفريقيا، متوقعا بأن تتسم المرحلة المقبلة بإطلاق العديد من الاستثمارات القطرية الجديدة في القارة السمراء، في شتى المجالات وأهمها الزراعة والصحة والبنية التحتية، اضافة إلى التكنولوجيا التي من المنتظر بان تسهم الدوحة في النهوض بها وتسييرها نحو ما هو أفضل في الفترة المقبلة، بالنظر إلى اهتماماتها اللامتناهية في هذا المجال الذي تراه العمود الأساسي والرئيسي لتطوير أي من القطاعات الأخرى

الاستثمار في البني التحتية في الدول الافريقية

يشهد الاستثمار في البنية التحتية الأفريقية نمواً متسارعاً، حيث يُقدر احتياج القارة بنحو 130 إلى 170 مليار دولار سنوياً لسد الفجوة التمويلية، بينما يتم حالياً تمويل حوالي 90 مليار دولار في مجالات الطاقة، النقل، والمياه. تركز المشاريع على الطاقة المتجددة، الممرات التجارية، والرقمية، مدعومة بصناديق دولية وأفريقية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مما يجعله قطاعاً استراتيجياً للتنمية والنمو وتواجه القارة فجوة تمويلية كبيرة بسبب ضعف اقتصاداتها والفجوة الكبيرة التي تعاني منها نقص الغذاء وكذلك فجو الحاق بركب التكنلوجيا ، لكنها توفر فرصاً استثمارية ضخمة في النقل، والطاقة المتجددة، والغاز، والمياه، والصرف الصحي تتضمن المشاريع الكبرى بناء سدود للطاقة (مثل سد النهضة الإثيوبي)، وممرات نقل لربط الدول غير الساحلية بالأسواق الإقليمية وتعتبر دول مثل جنوب أفريقيا، الغابون، غانا، كينيا، والجزائر أبرز المستثمرين و من الدول الرائدة في الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في قطاعات الطاقة والنقل كذلك

مشـروعات. التحول الرقمي يتم التركيز على الاسـتثمار في البنية التحتية الرقمية لتعزيز الشـمول المالي والنمو الاقتصـادي. كذلك من أهم القطاعات الجاذبة للاسـتثمار الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة الشـمسـية، سـدود متعددة الأغراض. النقل والخدمات اللوجسـتية: الطرق، السـكك الحديدية، والموانئ لتعزيز التكامل القاري. البنية التحتية الرقمية: شـبكات الاتصـالات والإنترنت والمياه والصـرف الصـحي: تحسـين الوصـول إلى المياه النظيفة. يساهم الاستثمار في البنية التحتية في تعزيز القدرة التنافسية للقارة وتسهيل حركة التجارة، خاصة مع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. الاسـتثمار في البنية التحتية لتحقيق الشـمولية والتصـنيع. وسـوف تزداد فرص الاسـتثمار في البنية التحتية في أفريقيا من حيث الحجم والجودة بما لا يقل عن90 مليار دولار خلال السـنوات القليلة القادمة هنا فلابد من تنظيم الاسـتثمارات بوضـع أولويات للاسـتغلال بشـكل مختلف هذه المرة كلاعب بملك مقومات كبيرة أهمها التمويل وفقاً للتقدم الاقتصـادي المتفاوت على نطاق واسـع في دول أفريقيا كما تعكس الدبلوماسـية الاقتصـادية القطرية في إفريقيا توجّهًا واضـحًا نحو توظيف رأس المال السيادي كأداة سياسية غير مباشرة كمحفز للاستثمار القطري الأفريقي. وعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية حجر الزاوية في التنمية الاقتصـادية للدول الافريقية لتحقيق الشـمولية والتصـنيع والابتكار تحقيقا وشرطا اساسيا للنمو المستدام والتصنيع

الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية:

تشـهد الموانئ الإفريقية تحولا اسـتراتيجيا يجعلها في قلب إعادة تشـكيل التدفقات التجارية العالمية، في مؤشـر واضـح على تزايد دور القارة في الاقتصـاد الدولي و نجد موانئ حيوية، بدءا من الناظور والداخلة في المغرب وصـولا إلى نواذيبو، داكار، تيما، لاغوس وجيبوتي، حيث لم تعد تقتصـر على كونها بوابات عبور نحو الأسـواق العالمية، بل أصـبحت ركيزة أسـاسـية للتكامل الإقليمي ومحفزا للتنمية الاقتصـادية داخل القارة كما تسـعى موانئ مثل ميناء الداخلة إلى ربط الدول الحبيسـة مثل مالي، النيجر، وبوركينا فاسـو بالأسـواق الدولية من خلال ممرات تجارية فعّالة .و تسـاهم هذه الممرات في خفض تكاليف النقل وتعزيز تنافسـية الصـادرات كما تعزز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية دور الموانئ كأداة ميسـرة للتجارة البينية الإفريقية حيث تعتبر موانئ مثل تيما ولاغوس محورية لحركة البضـائع في غرب إفريقيا، مما يقلل الاعتماد على الشـركاء التجاريين من خارج القارة وبحسـب موقع قطر الجيوسـياسـي تقع على مقربة من منطقة الخليج موانئ اسـتراتيجية مثل جيبوتي ومومباسـا ولامو وماليندي ودار السـلام بالقرب من طرق بحرية وممرات اسـتراتيجية عالمية، مثل مضـيق باب المندب، مما يجعلها نقاط ارتكاز حيوية لتأمين سـلاسـل الإمداد وتقليل المخاطر الناجمة عن اضـطرابات التجارة العالمية واغلاق المضـايق كما يحدث الان في اغلاق مضـيق هرمز وما ينعكس على سـلاسـل امداد الطاقة من النفط و الغاز. ويعد تعزيز الشـراكات التجارية واللوجسـتية بين الموانئ الإفريقية جزءا

أساسيا من جهود التكامل الإقليمي ويمكن للمؤسسات المالية القطرية وبالتعاون مع الحكومات، دعم تطوير البنية التحتية اللوجستية مثل مناطق التخزين التصدير التي تساهم في تحسين كفاءة الموانئ وتقليل زمن الانتظار في إضافة إلى إمكانية تعزيز ممرات التجارة، مثل ممر داكار. من ناحية تتفاقم مشاكل الموانئ في أفريقيا بسبب الفساد والتأخيرات البيروقراطية وعدم اتساق الأطر التنظيمية إضافةً إلى ذلك، تُسهم تكاليف اللوجستيات المرتفعة ومحدودية الربط بين الموانئ وشبكات النقل الداخلي في ضعف الكفاءة .ومما يزيد الطين بلة، أن نقص مرافق المياه العميقة يعني أن معظم موانئ القارة لا تستطيع استيعاب السفن الأكبر حجمًا. أصبح ميناء ديربان وكيب تاون رمزين بارزين لضعف البنية التحتية والتشغيل في أفريقيا ميناء ديربان، أكبر ميناء بحري للحاويات في جنوب أفريقيا، والذي يستقبل حوالي60% من الحاويات الكلية للدولة. ولد ادت زيادة التوسعة في الميناء في مارس 2023 الى ازدحام غير مسبوق ادى الى توقف حركة العمليات تماما. من ناحية اخرى تحتاج أفريقيا أيضًا إلى التركيز على تعزيز تكامل الموانئ مع شبكات السكك الحديدية والطرق، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان ربط أفضل بين الموانئ والأسواق الداخلية

الأهمية الجيوسياسية والتنوع الاقتصادي:

العلاقة بين دولة قطر ودول القارة الافريقية خاصة تلك التي تربطها علاقات اقتصادية مميزة معها تشكل عنصرا أساسيا في دعم تطوير الموانئ الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي. حيث يساهم هذا التعاون في تعزيز البنية التحتية للموانئ وتحفيز التنمية المستدامة، مما يفتح آفاقا جديدة لإفريقيا من خلال عدة مبادرات استراتيجية في مجالات التمويل، التجارة، الاستدامة، والتكنولوجيا. ولم تعد الموانئ تقتصر على التعامل مع البضائع فقط، بل تحولت إلى منظومات اقتصادية متكاملة تدعم صناعة الاستخراج للنقط والغاز والمعادن الاستراتيجية والارضية النادرة والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والأنشطة ذات القيمة المضافة. وأصبحت قبلة ليست لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، بل أصيحت أداة للتنافس الدولي والاقليمي الخليجي.

دراسة حالة:

موزمبيق

تُعد موزمبيق واحدة من أهم الدول الإفريقية الناشئة في قطاع الطاقة، حيث تمتلك أكثر من تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يجعلها ذات موقع استراتيجي جاذب للاستثمارات الدولية، وليس فقط من الهند.

يبدو أن خريطة إنتاج الطاقة في إفريقيا ســوف تأخذ اتجاهات جديدة في الســنوات القادمة؛ حيث يتمتع شـرق إفريقيا بصـورة عامة، وموزمبيق بصـورة خاصـة - تلك الدولة التي تقع في جنوب شـرقي إفريقيا - بموارد طبيعية هائلة من الغاز الطبيعي والبترول واليورانيوم والذهب والفحم وغيرها من الموارد، ولدى هذا الإقليم الإمكانيات التي تعطيه دورًا مهمًّا في سوق الطاقة العالمية.

يســاعد قطاع الطاقة في موزمبيق على تنوع ونمو الاقتصــاد، وخلق فرص عمل، والحد من الفقر، وتقليل الاعتماد على الأنشـطة التقليدية مثل الزراعة وصـيد الأسـماك والتعدين. ويُتوقع أن يسـاعد إنتاج موزمبيق من الغاز الطبيعي على تلبية الطلب الإقليمي المتزايد في تجمع الطاقة بالجنوب الإفريقي (SAPP) من الكهرباء في المنطقة.

وتتمتع موزمبيق بإمكانيات كبيرة لتوليد الطاقة المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح، إلى جانب أنظمة الأنهار التي تمثل مصــدرًا مهمًا لإنتاج الكهرباء. ويمكن أن تحتل موزمبيق الترتيب العاشر حال إعادة استئناف مشروعات إنتاج الغاز التي حصلت على حقوق الامتياز بها شركات دولية كبرى، سواء كانت شركات أمريكية أو فرنسية أو يابانية.

المنطقة (سنة التعاقد)	شركة التشغيل	الشركاء	الحالة
لمنطقة الأولىا 2006	USAأناداركو 36و5%	مبتوسي اليابان 20% فيديوكون (الهند)10% بهارات بتروليوم (الهند) 10%, 8,5%PTTتايلاند	تم اكتشافه
المنطقة الثانية 2009	ستات اويل النرويج 40%	تاولو اويل (المملكة المتحدة)25%انيبكس اليابان 25% موزمبيق 10%	تحت الاستكشاف
المنطقة الثالثة 2009	بتروناس ماليزيا 50%	توتال الفرنسية 40% موزمبيق 10%	تحت الاستكشاف
المنطقة الرابعة 2006	ايني ايطاليا 50%	الصين20%،} جالب (البرتغال) 10%. كوجاس كوريا الجنوبية10%موزمبيق 10% CNPC	قيد الانتاج
المنطقة الخامسة 2006	ستات اويل النرويج40%	تاولواويل(المملكة المتحدة)25%ا اينبيكس اليابان موزمبيق10% 25% EMH	تحت الاستكشاف
المنطق السادسة 2009	بتروناس ماليزيا50%	توتال (فرنسا) 40% ENHموزمبيق 10%	تحت الاستكشاف

المصدر: Ministry of Economic and Finance- Area M,et, al.2022 P.98.

حقل رافوما

الغني بالغاز الطبيعي في المياه العميقة قبالة الســاحل الشــمالي الشــرقي لموزمبيق، وتحديدًا في مقاطعة "كابو ديلغادو" بالقرب من الحدود مع تنزانيا. ويمتد هذا الحوض قبالة سواحل تنزانيا.

ثانياً: حجم الاستثمارات القطرية

(Al Mansour Holding) افي عام 2025، وقّعت شركة قطرية

تفاقاً استراتيجياً مع حكومة موزمبيق بقيمة 20 مليار دولار كاستثمارات مباشرة

كما يأتي هذا الاستثمار ضمن حزمة أوسع تشمل استثمارات في ست دول أفريقية في قطاعات الطاقة والبنى التحتية واللوجستيات والزراعة، بقيمة 103 مليار دولار.

LNGقطاع الغاز المسال

موزمبيق مرشحة لتصبح من أكبر مصدري الغاز عالمياً والتي تتجاوز قيمة الغاز المسال في بعض حقولها أكثر من 20 مليار دولار امريكي. وتمتلك موزمبيق احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تتجاوز \ (180\) تريليون قدم مكعب في مقاطعة "كابو ديلغادو"، مما يضعها بين أكبر الدول التي تمتلك احتياطيات واعدة، وتلعب الاستثمارات الدولية دوراً محورياً في تطوير هذه الثروة. أبرز مشاريع الغاز والمستجدات مشروع "توتال إنيرجيز" (TotalEnergies) يعتبر مشروع "موزمبيق للغاز الطبيعي المسال" باستثمارات تتجاوز \ (20\) مليار دولار أحد أكبر المشاريع، والذي تم استئناف العمل فيه مطلع عام 2026 بعد توقف دام خمس سنوات بسبب تحديات أمنية، ومن المتوقع بدء الإنتاج بحلول عام 2029.

شركات أخرى:

تعمل شركات طاقة عالمية كبرى مثل "إكسون موبيل" (ExxonMobil) على تطوير حقول بحرية ضخمة أخرى في المنطقة. تصدير الغاز المسال: بدأت الدولة بالفعل في تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال للأسواق العالمية، بهدف التحول إلى لاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمي وذلك أن فرص النمو الاقتصادي **من المتوقع أن تدرّ هذه المشاريع مليارات الدولارات لخزينة الدولة وتدعم التنمية الاقتصادية في البلاد.**

التحديات الأمنية:

وبالرغم من الفرص الكبيرة في قطاع الغاز الا أن هناك كثير من التحديات والمخاطر تواجه هذا القطاع فقد تعرضت مشاريع الغاز لتعطيلات متكررة في السنوات السابقة بسبب أعمال العنف والتمرد المسلح في مقاطع "كابو ديلغادو"، مما استدعى تكثيف الجهود الأمنية لاستئناف الأعمال. مما دعا حكومة موزمبيق بأن أعلانت بأن لظروف باتت مهيّأة لاستئناف مشروع الغاز الطبيعي المسال الضخم، الذي تقوده شركة "توتال إنرجي" الفرنسية في محافظة كابو ديلغادو (شمال البلاد) وذلك عقب توقف دام أكثر من 3 سنوات إثر هجوم دموي شنه مسلحون على مدينة بالما المجاورة لموقع الإنتاج في أفونجي.

الدولة	الربع الثالث 2023 (مليون طن)	الربع الثالث 2024 (مليون طن)	الاتجاه
نيجيريا	3.28	3.88	ارتفاع
الجزائر	3.64	2.63	انخفاض
أنغولا	0.96	1.08	ارتفاع
موزمبيق	0.83	0.91	ارتفاع
غينيا الاستوائية	0.75	0.72	انخفاض
الكاميرون	0.29	0.36	ارتفاع
الكونغو	0.00	0.05	مُصدّر جديد

www.attaqa.netقطاع الغاز في افريقيا (تقارير مجلة وحدة ابحاث الطاقة)

ب. الاستثمارفي افريقيا - الدور القطري

نقل خبرات قطر للطاقة

دعم تطوير سلاسل القيمة (إنتاج – تسييل – تصدير)

إمكانية توقيع عقود طويلة الأجل

2/البنية التحتية والموانئ

أهمية موزمبيق

موانئ مثل "مابوتو" و"بيمبا" تمثل نقاط تصدير رئيسية تخدم دولا حبيسة مثل زامبيا وزيمبابوي

الدور القطري

أ/ تطوير الموانئ ب/ إنشاء مناطق لوجستية ج/ دعم ممرات التجارة الإقليمية

التكامل بين الطاقة واللوجستيات

Energy + Port + Logistics Integrationيمثل الاستثمار القطري نموذجاً واضحاً

في استخراج الغاز الطبيعي وتقله وتصديره عبر الموانئ الافريقية المحددة

التحليل الاقتصادي

1/ العوائد المتوقعة

- عوائد طويلة الأجل من تصدير الغاز
- ايرادات اضافية من رسوم تشغيل الموانئ
- نمو التجارة الإقليمية

2/ الأثر على موزمبيق

- من المتوقع ان يكون معدل نمو اقتصادي يصل إلى7% **سنوياً** مدفوعاً بالاستثمار الأجنبي
- خلق وظائف
- تطوير البنية التحتية

توزيع الاستثمارات القطرية في إفريقيا

الدولة	**حجم الاستثمار(مليار دولار)**	**القطاع الرئيسي**	**نوع المشروع**
موزمبيق	20	طاقة (غاز)	LNG + ابنية تحتية
الكونغو الديموقراطية	21	معادن وطاقة	استخراج
زامبيا	19	طاقة وكهرباء	محطات توليد
زيمبابوي	19	لوجستيات	موانئ وطرق
بتسوانا	12	طاقة متجددة	شمسي
بورندي	12	بنية تحتية	نقل

International Energy Agency. (2023). Africa Energy Outlook.

تحليل العائد المتوقع حسب القطاع

القطاع	**مستوى العائد**	**المخاطر**	**الافق الزمني**
النفط والغاز	مرتفع جدا	مرتفع	طويل الأجل
الكهرباء	متوسط	متوسط	متوسط
الطاقات المتجددة	مرتفع	منخفض	طويل الاجل

الموانئ	مستقر	كمخفض	طويل الأجل

من اعداد الباحث

تحليل SWOT للاستثمار القطري في افريقيا

العدد	العنصر	التفاصيل
1	نقاط القوة	رأس مال ضخم وخبرة في الطاقة
2	نقاط الضعف	محدودية الخبرة الأفريقية
3	الفرص	فحوة البنية التحتية
3	التهديدات	المنافسة الدولية

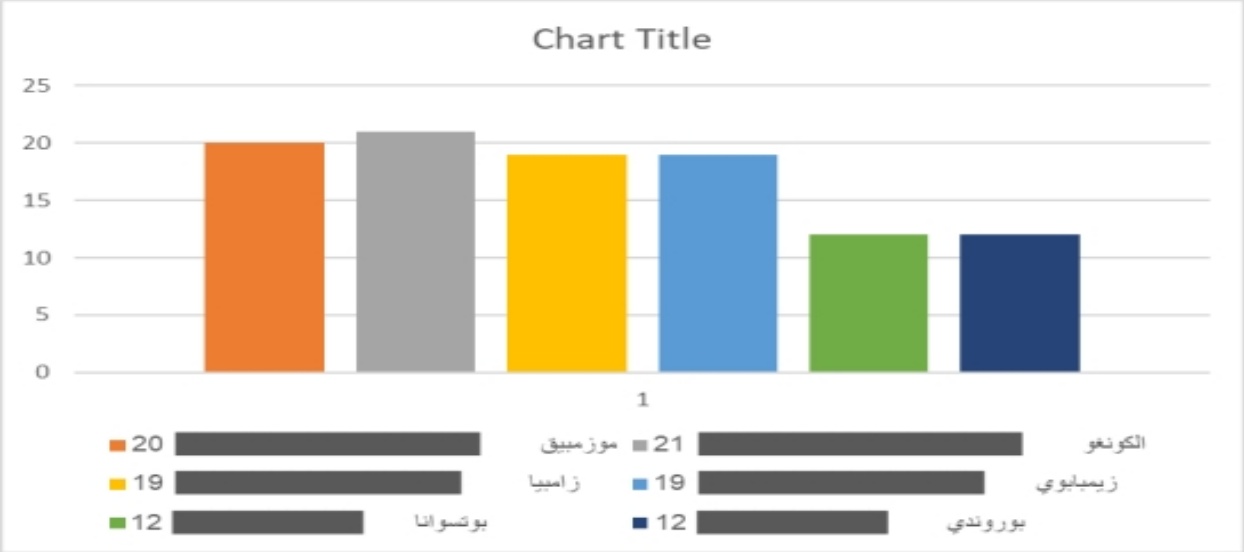

توزيع الاستثمارات حسب الدول

موزمبيق20

الكونغو21

زامبيا19

زيمبابوي19

بوتسوانا12 [redacted]
بوروندي12 [redacted]

United Nations Conference on Trade and Development. (2024). World Investment Report.

التحليل

- تركيز واضح على الدول الغنية بالموارد وتوزيع متوازن لتقليل نسبة المخاطر.
- تقييم الحالة وفق الفروض البحثية
- دراسة حالة التوسع القطري في إفريقيا (نموذج متعدد الدول)

رقم	الفرضية	التقييم
	الاستثمار يعزز النفوذ السياسي	مدعوم عبر الاتفاقيات الاستراتيجية
	الاستثمار في الطاقة طويل الأجل مربح	مدعوم بحجم الاحتياطات
	التكامل بين الطاقة واللوجستيات يزيد النجاح	واضح في النموذج الموزمبيقي

من اعداد الباحث

مشاريع رئيسية:

أن دولة قطر تتربع على عرش إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتسويقه في العالم، وتزود عددا كبيرا من الدول من هذه السلعة، مشيرا إلى أن أبرمتقطر للطاقة العديد من الاتفاقيات للاستكشاف والإنتاج مع عشرات الدول في مختلف القارات، منها أفريقيا وتعتبر القارة الأفريقية هي الوجهة المثالية للاستثمارات القطرية، مشيرا إلى أن أصول جهاز قطر تبلغ حوالي 475 مليار دولار. حيث لدى القطاع الخاص القطري استثمارات متنوعة في العديد من دول العالم، لا سيما في الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية. من ناحية أخرى تعمل ن الغرفة التجارية القطرية في منطقة شرق افريقيا مثل أوغندا التي توفر فرصا استثمارية وتعتبر مصدرا للسلع الأساسية والأغذية والمواد الخام، كما تعتبر وجهة سياحية رائدة

وتعد واحدة من أهم المشاريع القطرية الرئيسية في قارة أفريقيا، هي مشروع الشراكة مع الخطوط الجوية الرواندية، والإسهام في تطوير مشروع مطار بوجيسيرا الدولي، من خلال الخطوط الجوية القطرية التي لا ترى في هذا المشروع مجرد توسع لشركة طيران، بل بوابة لوجستية تعزز حركة التجارة والسياحة وتربط العواصم

الأفريقية بشـــبكة الخطوط العالمية عبر الدوحة، ما يرسـخ دور قطر كمركز عبور دولي بين أفريقيا وآســيا وأوروبا. من ناحية اخرى أن إعلان المنصـور القابضـة القطرية عن نيتها في اسـتثمار نحو 103 مليارات دولار في ست دول أفريقية، تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا وبوروندي، حيث تتوزع هذه الاســتثمارات على قطاعات التعدين والطاقة والبنية التحتية والزراعة، وهي قطاعات تمثل عصــب الاقتصــادات الأفريقية وركيزة أســاســية في خططها التنموية. ففي الكونغو الديمقراطية، يتركز الاهتمام على المعادن الحيوية مثل الكوبالت والنحاس، اللذين يشكلان مكوناً رئيسياً في صناعات التكنولوجيا والطاقة النظيفة عالمياً، أما في موزمبيق، فتبرز فرص الغاز الطبيعي ومشــروعات الطاقة، في حين تســعى زامبيا وزيمبابوي إلى تحديث بنيتهما التحتية وتعزيز الإنتاج الزراعي، وهو ما يتقاطع مع الخبرات الاســتثمارية القطرية.

وفي ظل تراجع وتذبذب التمويل الصيني وتراجع الدور الاوربي في مشاريع البني التحتية في القارة الافريقية , من المتوقع ان تعاظم استثمارات قطر في القارة السمراء وتتوسع بشكل كبير خلال السنوات القادمة بعد اقترانها بتحركات دبلوماسية وتحالفات واتفاقات دولية، لتتخطى الاستثمارات منطقة شمال أفريقيا والقرن الافريقي وكافة ارجاء فريقيا ســيما وأن التوجه القطري نحو الاســتثمار في القارة الأفريقية يرجع إلى أن أفريقيا تملك أسـواقا متنوعة وموارد ضخمة، وأن جزءا كبيرا من مشـاريع المنطقة ما زال بكرا، في حين يمكن الحصـول على اسـتثمارات كبيرة بأسـعار تفضـيلية. التوجه القطري إلى الاسـتثمار في القارة الأفريقية يأتي ضـمن إسـتراتيجية البلاد للتنوع الاقتصـادي والجغرافي والثقافي، الهادفة إلى تعزيز حضـورها الاقتصـادي، وحصـولها على مكانة بارزة على خارطة الاستثمار العالمي على المستويين الإقليمي والدولي.خبراتها المتراكمة في بيئة الأعمال، وعلاقاتها القوية مع الأسـواق والشـركات الكبيرة، وسـمعتها الدبلوماسـية والرياضـية، لعبت دورا رئيسـيا في ولوج قطر إلى القارة الأفريقية دون تحفظ، وفتح أبواب أفريقيا أمام المســتثمر القطري، وذلك على الرغم من التنافس بين القوى الكبرى)الولايات المتحدة والصــين وروســيا وأوروبا(،الكبرى على الاســتثمار في أفريقيا. فقطر تملك مقومات هائلة للدخول عبر الاسـتثمار بشـقيه الاجنبي المباشـر والمحفظي. من خلال بوابة التمويل المباشـر من الصــندوق الســيادي. ويعد دخول قطر في مجال التنافس على الاســتثمار في القارة الأفريقية من الأمور المهمة والصحية، حيث يؤدي ذلك إلى إحداث توازنات وحصـول صـانع القرار في أفريقيا على خيارات متنوعة بعيدا عن الاحتكار، فضـلا عن أن هذه الاسـتثمارات سـاهم في زيادة معدل النمو الاقتصـادي في القارة، كما تمكن الدول من تحقيق التنمية.

المحور الخامس:

الصندوق السيادي القطري وبناء النفوذ المؤسسي عبر نظرية القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية القطرية تعتمد بشكل كبير على الصندوق السيادي (جهاز قطر للاستثمار – QIA) كأداة نفوذ، وليس مجرد أداة مالية. الفكرة الأساسية: تحويل الثروة الناتجة من الغاز والنفط إلى قوة سياسية واقتصادية عالمية عبر الاستثمار الاستراتيجي

تجاوز حجم الاستثمارات القطرية في قارة أفريقيا حاجز 70 مليار دولار، ما يجعل من الدوحة واحدة من أكبر المستثمرين الخليجيين في القارة السمراء خلال الفترة الأخيرة، وذلك ضمن خطط وحزم استثمارية معلنة ومشروعات قيد التنفيذ والتزامات مستقبلية، ما يعكس انتقال الدوحة إلى مرحلة الشراكة الواسعة مع عدد من الاقتصادات الأفريقية الصاعدة، في سياق رؤيتها لتنويع استثماراتها الخارجية وتقليل الاعتماد على عوائد الطاقة، مع توظيف فوائضها المالية في أسواق ذات معدلات نمو مرتفعة وموارد طبيعية واعدة.

مشاريع رئيسية:

أن دولة قطر تتربع على عرش إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتسويقه في العالم، وتزود عددا كبيرا من الدول من هذه السلعة، مشيرا إلى أن أبرمت قطر للطاقة العديد من الاتفاقيات للاستكشاف والإنتاج مع عشرات الدول في مختلف القارات، منها أفريقيا وتعتبر القارة الأفريقية هي الوجهة المثالية للاستثمارات القطرية، مشيرا إلى أن أصول جهاز قطر تبلغ حوالي 475 مليار دولار. حيث لدى القطاع الخاص القطري استثمارات متنوعة في العديد من دول العالم، لا سيما في الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية. من ناحية أخرى تعمل ن الغرفة التجارية القطرية في منطقة شرق افريقيا مثل أوغندا التي توفر فرصا استثمارية وتعتبر مصدرا للسلع الأساسية والأغذية والمواد الخام، كما تعتبر وجهة سياحية رائدة. من ناحية أخرى تجاوز حجم الاستثمارات القطرية في قارة أفريقيا حاجز70 مليار دولار، ما يجعل من الدوحة واحدة من أكبر المستثمرين الخليجيين في القارة السمراء خلال الفترة الأخيرة، وذلك ضمن خطط وحزم استثمارية معلنة ومشروعات قيد التنفيذ والتزامات مستقبلية، ما يعكس انتقال الدوحة إلى مرحلة الشراكة الواسعة مع عدد من الاقتصادات الأفريقية الصاعدة، في سياق رؤيتها لتنويع استثماراتها الخارجية وتقليل الاعتماد على عوائد الطاقة، مع توظيف فوائضها المالية في أسواق ذات معدلات نمو مرتفعة وموارد طبيعية واعدة.

مستقبل العلاقات القطرية الأفريقية:

وجدت العلاقات بين قطر والدول الأفريقية بتحرك دبلوماسي واقتصادي واهتمام متصاعد خلال العقد العشر سنوات السابقة وحيث الدوحة اصبحت لاعباً رئيساً في القارة ذات الاهتمام العالمي والإقليمي، وشهدت دفعا كبيرا أثناء الزيارات الرسمية المتبادلة بين قطر والدول الأفريقية عكست التطور المتواصل في العلاقات والرغبة المشتركة في تعزيز التعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية

كما تخطط الدوحة لزيادة استثماراتها في إفريقيا جنوب الصحراء بنفقات أولية بقيمة 2 مليار دولار وتعمل على هيكل جديد مخصص لتمويل البنية التحتية في هذه الأسواق وتواصل الدوحة دراسة مشاريع لصندوق الاستثماري وتهدف إلى تمويل افريقيا جنوب الصحراء الكبرى واستعانت الدوحة بالرواندي دونالد كابيروكا رئيس بنك التنمية الأفريقي سابقاً لتقديم مشورة بشأن هيكلة المشاريع في الدول الأفريقية.

قارة أفريقيا محط أنظار واهتمام دولة قطر للنهوض بها اقتصادياً وتحقيق نجاحات بارزة في مجال الاستثمارات حتى باتت تمتلك شبكة واسعة من المشاريع الناجحة في الدول الأفريقية وأولت قطر اهتماماً واسعا بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة والسياحة والزراعة والاتصالات والمعادن والتنقيب عن النفط والغاز تحقيقاً لمبدأ التنويع الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاديات المختلفة.

اهم الاستثمارات القطرية في الدول الأفريقية خلال شركة قطر للبترول التي تعتبر اكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم فأبرمت اتفاقية مع شركة توتال الفرنسية التي استحوذت بموجبها على حصة تبلغ 45٪ في المنطقتين 706-c1 705-c1 في حوض ايفوريان تاتو قبالة سواحل ساحل العاج وتمنح هذه الاتفاقية قطر للبترول حقوق التنقيب والاستكشاف حيث بلغ مجموع استثمارات قطر في قطاع القطاع في هذا البلد حوالي 9 مليار دولار.كذلك تنمو لعلاقات الثنائية بين قطر وجنوب افريقيا تنمو بشكل متسارع من خلال النجاحات التي تحققها الاستثمارات المتبادلة خاصة استكشافات قطر للبترول لمخزون ضخم من الغاز المسال قبالة سواحل جنوب افريقيا واستثمارات شركة ساسول للطاقة في قطر والعديد من المشاريع التي تعزز العلاقات الاقتصادية وتحفز الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. كما توجد فرص واعدة أمام المستثمرين من البلدين في قطاعات البنية التحتية والطاقة والكهرباء والزراعة والسياحة والضيافة وتستفيد قطر من جنوب افريقيا كمنصة انطلاق لاستثماراتها في المنطقة الحرة الأفريقية التي تضم 54 دولة بإجمالي 103 مليار نسمة، تشهد جنوب افريقيا برنامجاً كبيراً لتطوير البنية التحتية بمشاركة جهاز قطر للاستثمار في استثمارات ضخمة بميناء ديربان أكبر ميناء للشحن في جنوب افريقيا. فإن جهاز قطر للاستثمار أنفق مبالغ مالية ضخمة

مشـروعات افريقية وشـراكات متعددة وتزايدت على مدار السـنوات الماضـية وليس فقط في قيمتها المالية لكن كذلك في رقعتها الجغرافية وطورت قطر صـيغ تعامل متقدمة مع القارة الأفريقية فانتقلت من المسـاعدات والاسـتثمارات المباشـرة إلى الشـراكات الذكية المثمرة فأنشـأت شـراكات متنوعة مع كثير من دول القارة الأفريقية.

المحور السادس:

التحديات والقيود

1ا/ التنافس مع القوى الكبرى في ظل تراجع دور المؤسسات المالية الدولية

يمكن لقطر أن تنافس القوى الكبرى ليس بالحجم العسـكري او العدد السـكاني، بل عبر النفوذ الذكي وبناء ادوات تأثير تتجاوز الحيز الجغرافي خاصـة مع تراجع دور وفعالية المؤسـسـات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتظهر فرص الدول الصغيرة ذات السيولة العالية والمرونة السياسية من خلال عدة مسارات واقعية يمكن لقطر الاعتماد عليها في عالم يتجه إلى تعدد الأقطاب وضعف المؤسسات التقليدية، قد تصبح هذه الأدوات أكثر فاعلية من القوة الصلبة التقليدية.

كما يمكن لدولة قطر التحول من دولة طاقة إلى دولة منصـة بدلاً من الاعتماد فقط على الغاز كذلك يمكن لها طأن تصبح مركزاً مالياً إقليمياً وافريقيا ومنصة وساطة سياسية ودبلوماسية ومحوراً للتقنيات والطاقة النظيفة والذكاء الاصـطناعي إذا قامت قطر قدرات قوية في هذه القطاعات، فإنها تقلل اعتمادها على الخارج وتزيد قدرتها التفاوضية.

الاسـتفادة من تراجع دور المؤسـسـات المالية الدولية ومؤسـسـات الاقراض الدولية والذي خلق فراغا كبيرا وعدم ثقة في العولمة

الدول المرنة والسريعة مثل قطر تستطيع التحرك أسرع من القوى الكبرى البيروقراطية عبر

شـراكات ثنائية واسـتثمارات مباشـرة وتحالفات مرنة بتمويل مشـاريع اسـتثمارية في افريقيا, علما بان هذا النموذج يمنحها تأثيرا يتجاوز الاقتصاد التقليدي باستخدام الصناديق السيادية وهذ يمثل أحد أخم أدوات القوة القطرية, في عالم يتراجع فيه التمويل الدولي التقليدي، تصـبح الاسـتثمارات المباشـرة والبنية التحتية والتملك في الشركات العالمية وسيلة تأثير أقوى من القروض الدولية

مستوى ومجالات التنافس الدولي في افريقيا وفرص قطر

الدولة المنافسة	مجال التنافس	احتمالية التنافس القطري والبديل
الصين	البنى التحتية والقروض	**عالي جدا+ البديل** - اضاقة التمويل الذكي+ التعدين
الولايات المتحدة الامريكية	الشركات والتكنلوجيا والأمن	**منخفض + اضافة** الزراعة والثروة الحيوانية الحياة البرية
تركيا	الصناعات والدفاع والعون الفني	**متوسط + اضافة** خدمات التعدين
الامارات المتحدة	الموانئ والخدمات اللوجستية	**عالي حدا + اضافة** خدمات الطيران والمطارات
المملكة العربية السعودية	الاستثمارات والطاقة والخدمات	**عالي جدا + السياحة والاثاروالرياضة**

الجدول من اعاد الباحث

يظهر من الجدول أعلاه أن التنافس الدولي كمرحلة أولى يكون على الدول ذات الموقع الجيوسياسي والجيو اقتصادي مثال لذلك نيجريا والسنغال غربا واثيوبيا وكينيا شرقا وموزمبيق وجنوب افريقيا جنوبا

ورواندا والكنغو الديموقراطية في الوسط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الدول ذات الميزة التنافسية الكبيرة هي الغنية أكثر بالموارد الطبيعية وغير الطبيعية مثل النفط الغاز والمعادن الارضية النادرة والمعادن الحرجة والموانئ الاستراتيجية. ويتضح ان من خلال الجدول ان الدول الكبرى ومهما كبرت ففي المنافسة لا تقدر على فعل كل شي في افريقيا، بل هي محصورة في مجالات محددة، الأمر الذي يجعل فراغا في مجالات أخرى وهذا يترك فرصة وفراغ كبير لدولة قطر للولوج من أبواب أخرى للاستثمار والدخول

الى حيز المنافسة دون جهد كبير سيما وأن قطر يمكن أن تلعب ادوار مختلفة من قطاع الطاقة والنفط الى السياحة والرياضة

دور الوساطة الدبلوماسية

تستطيع الدول الصغيرة تعظيم نفوذها عندما تصبح "قناة اتصال لا يمكن الاستغناء عنها". وفي هذا السياق، نجحت قطر خلال السنوات الماضية في لعب دور الوسيط بين أطراف متصارعة، وهو نموذج منحها أهمية استراتيجية لدى مختلف الفاعلين، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا وحركات سياسية مختلفة وأطراف إقليمية متنافسة.

كما يمكن للدول الصغيرة تعزيز مكانتها من خلال الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي والتكنولوجيا، بما يرسخ دورها ويزيد من قدرتها على التأثير في البيئة الدولية.

في النظام العالمي الجديد، النفوذ لم يعد قائماً فقط على النفط والسلاح، بل على البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وسلاسل الإمداد ولغذاء والمياه.

إذا بنت قطر قدرات قوية في هذه القطاعات، فإنها تقلل اعتمادها على الخارج وتزيد قدرتها التفاوضية.

الاستفادة من تراجع العولمة

تراجع الثقة بالمؤسسات الدولية خلق فراغاً.

الدول المرنة والسريعة — مثل قطر — تستطيع التحرك أسرع من القوى الكبرى البيروقراطية عبر:

- شراكات ثنائية.
- استثمارات مباشرة.
- تحالفات مرنة.
- تمويل مشاريع استراتيجية في آسيا وإفريقيا.
- القوة الناعمة

أدوات مثل الاعلام - الرياضة (كأس الأمم الافريقية) - التعليم - المؤتمرات الدولية - الخطوط الجوية القطرية

21/ المخاطر السياسية والاقتصادية في بعض الدول الإفريقية

3 إشكالية الاستدامة والحوكمة

التحديات والقيود

1/ التنافس مع القوى الكبرى في ظل تراجع دور المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الاقراض الدولية

2/ لمخاطر السياسية والاقتصادية في بعض الدول الإفريقية والذي بتمثل في عدم الاستقرار السياسي والأمني

3/ إشكالية الاستدامة والحوكمة المؤسسية.

4/ غياب الرؤى التنموية

المحور السابع:

مستقبل العلاقات القطرية– الإفريقية (السيناريوهات)

أ/ سيناريو تعميق النفوذ المؤسسي.

ب/ سيناريو الاستمرارية الحذرة.

ج/ سيناريو التراجع تحت ضغط المنافسة الدولية.

. د/ تقييم دور الصندوق السيادي في ترجيح كل سيناريو النفوذ القطري المؤسسي

مستقبل العلاقات القطرية– الإفريقية في ظل التنافس الدولي (السيناريوهات)

أ/ سيناريو تعميق النفوذ المؤسسي (الصندوق السيادي).

ب/ سيناريو الاستمرارية الحذرة.

ج/ سيناريو التراجع تحت ضغط المنافسة الدولية.

. د/ تقييم دور الصندوق السيادي في ترجيح سيناريو النفوذ القطري المؤسسي

تشهد القارة الإفريقية تصاعدًا في التنافس الدولي والإقليمي، مع تنامي حضور قوى من الصين والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا الى جانب أدوار خليجية متزايدة تسعى إلى توظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والاستثمارية لتعزيز النفوذ في القارة. وفي هذا السياق، تمتلك قطر مجموعة من أدوات القوة الناعمة والاقتصادية التي تؤهلها لبناء شراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية، خاصة عبر الاستثمار، الوساطة، المساعدات التنموية، والطاقة. وفي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقات القطرية–الإفريقية:

أولًا: سيناريو تعميق النفوذ المؤسسي (الصندوق السيادي)

يقوم هذا السيناريو على تعزيز الحضور القطري في إفريقيا عبر أدوات مؤسسية طويلة الأمد، وفي مقدمتها جهاز قطر للاستثمار، والمؤسسات التنموية والمالية، بما يؤدي إلى انتقال العلاقات من الطابع الدبلوماسي التقليدي إلى شراكات مستقبلية اقتصادية وهيكلية عميقة.

مرتكزات السيناريو

- توسيع استثمارات جهاز قطر للاستثمار في البنية التحتية والموانئ والنقل ولطاقة المتجددة والأمن الغذائي والزراعي التكنولوجيا والاتصالات.

- تعزيز دور المؤسسات القطرية مثل: صندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية والخطوط الجوية القطرية.

- بناء شـــراكات ثلاثية مع قوى دولية أو مؤســـســـات إفريقية مثل الاتحاد الافريقي والبنك الافريقي للتنمية ومنظمة الانقاذ وبعض المنظمات الاقليمية مثل الايكواس والكوميسا والساداك.

النتائج المتوقعة

- تحول قطر إلى فاعل اقتصادي مؤثر في إفريقيا بفعل الاعتماد على القوة الناعمة بدل القوة الصلبة.

- تعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي القطري..

- تحسين صورة قطر كشريك تنموي موثوق.

التحديات

- المنافسة الشرسة مع الصين الولايات المتحدة الامريكية الامارات

- هشاشة بعض البيئات السياسية الإفريقية.

- أخطار الانقلابات وعدم الاستقرار الأمني.

ثانيًا: سيناريو الاستمرارية الحذرة

- يفترض هذا السيناريو استمرار العلاقات القطرية–الإفريقية بالمستوى الحالي تقريبًا، دون توسع استراتيجي كبير أو تراجع واضح، مع التركيز على الشراكات الانتقائية والدبلوماسية المرنة.

- اســتمرار الاســتثمارات القطرية المحدودة نســبيًا مع الحرص على تجنب الاســتنزاف المالي بالتركيز على الدول ذات الأهمية الاقتصــادية أو الســياســية وتجنب الانخراط في تنافس حاد داخل القارة مع مراعاة اســتخدام التوازنات الخليجية الاخرى بعيدا عن المنافسة.

النتائج المتوقعة

يعتبر السـيناريو الاكثر واقعية في المدى المتوسـط مع بقاء قطر لاعبًا مقبولًا في القارة لكن غير مهيمن مع استمرار النفوذ الناعم دون تحولات نوعية كبيرة..

ثالثًا: سيناريو التراجع تحت ضغط المنافسة الدولية

- يقوم على احتمال تراجع النفوذ القطري في إفريقيا نتيجة تصاعد المنافسة الدولية والإقليمية، وصعوبة الحفاظ على موقع مؤثر في بيئة شديدة الاستقطاب في ظل توسع النفوذ الصيني والامريكي والاماراتي.
- تصاعد التنافس الجيوسياسي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.
- تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات تؤثر على الاستثمارات الخارجية.
- تغير أولويات السياسة الخارجية القطرية.

ضغوط غربية أو إقليمية مرتبطة بالتحالفات الدولية...

تقدير احتمالية التحقق:

متوسطة إلى منخفضة، لأن قطر تمتلك مرونة مالية ودبلوماسية تساعدها على تجنب الانسحاب الكامل، لكنها تبقى معرضة لضغوط المنافسة الدولية.

تحليل السناريوهات:

يتوقف مستقبل العلاقات القطرية–الإفريقية على قدرة الدوحة على تحويل حضورها الاقتصادي والإنساني إلى نفوذ مؤسسي مستدام داخل القارة، في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس على الموارد والممرات الاستراتيجية والخدمات اللوجستية والأسواق الإفريقية. وبينما يبدو سيناريو "الاستمرارية الحذرة" الأكثر ترجيحًا على المدى القريب، فإن نجاح قطر في بناء شراكات تنموية طويلة الأمد قد يدفع نحو سيناريو "تعميق النفوذ المؤسسي"، خاصة إذا أحسنت توظيف أدواتها المالية والدبلوماسية. أما سيناريو التراجع، فيظل مرتبطًا بتصاعد الضغوط الجيوسياسية وفشل الدوحة في مواكبة التحولات المتسارعة داخل إفريقيا. وعلى مستوى العالم.

النتائج:

- من خلال الصراع الصامت والمباشر واستراتيجية تطويق المنافسين في افريقيا محاولات أمريكية

للضغط على الحكومات الافريقية تقليل الاعتماد على القروض الصينية والاعتماد على صندوق النقد الدولي لإبقاء القارة ضمن منظومة (فخ الديون)

- محاولة الشركات الامريكية ازاحة النفوذ الفرنسي في قطاعات التعدين والطاقة مستغلة الغطاء العسكري لمحاربة الارهاب

- في ظل تراجع وتذبذب التمويل الصيني وتراجع الدور الاوربي وانحسار التمويل الدولي من البنك وصندوق النقد الدوليين في مشاريع البني التحتية في القارة الافريقية , تعاظمت استثمارات قطر في القارة السمراء وتوسعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد اقترانها بتحركات دبلوماسية وتحالفات واتفاقات دولية، لتتخطى الاستثمارات منطقة شمال أفريقيا والقرن الأفريقي الى كافة ارجاء افريقيا وأن التوجه القطري نحو الاستثمار في القارة الأفريقية يرجع إلى أن أفريقيا تملك موقعا من الأهم من ناحية الجيوبولايك و اسواقا متنوعة وموارد طبيعية ضخمة، وأن جزءا كبيرا من مشاريع المنطقة ما زال بكرا، في حين يمكن الحصول على استثمارات كبيرة بأسعار تفضيلية في الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا.

خاتمة:

إن الانخراط القطري المتصاعد في إفريقيا لا يُختزل في تمدد اقتصادي عابر، بل يعبِّر عن تحول بنيوي في خرائط النفوذ العالمي؛ حيث تتقاطع رهانات التنمية الإفريقية مع طموحات دولة قطر وبعض دول الخليج الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والامارات لإعادة تموضعه في نظام دولي متعدد الأقطاب. وبين الفرص الواعدة والمخاطر الكامنة، تتشكل مرحلة جديدة عنوانها التنافس على الموارد والممرات والخدمات اللوجستية والأسواق والشرعية الجيوسياسية بما يجعل إفريقيا ساحة اختبار مركزية لإعادة تعريف القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين. وسيُقاس الوزن التاريخي لهذا المسار بقدرته على تجاوز منطق المكاسب السريعة نحو شراكة إستراتيجية متوازنة، تُنصف أولويات التنمية والسيادة الإفريقية وتمنح دولة فطرعمقًا إستراتيجيًّا مستدامًا. ففي هذا الامتحان الجيوسياسي الدقيق، لا يُصاغ المستقبل بمنطق القوة وحده، بل بتوازن المصالح وحكمة الاختيار واستبصار العواقب بعيدة المدى. ما لا يختلف عليه اثنان، أن سياسة قطر

الخارجية في القرن الإفريقي تحظى بفرص واعدة، بقدر لا يتحقق مع خصومها (دول الحصار)، نتيجة سياساتها؛ إذ طورت ما يشبه قانون البقاء في سياستها الخارجية، أي إنها توازن سياستها عبر نهج ثلاث استراتيجيات، وأولاها: سياسة الهجوم لتعظيم مكاسبها، والتقارب مع إيران لتحقيق مصالحها وهو ما تجلى في خضم الأزمة الخليجية. وأخيرًا، سياسة التحالف مع محيطها العربي والإفريقي، عندما يأتي الخطر من البيت الخليجي، أما فيما يتعلق بالقرن الإفريقي، فإن الدور القطري يأخذ أبعادًا مختلفة، سيما الصومال، الذي ظلت الدوحة على مدى العقدين الأخيرين لاعبًا كبيرًا فيه؛ حيث تقدم الدعم السياسي والعسكري لمقديشو إلى جانب مشاريع إنمائية وإنسانية عبر صندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية.

ليس ثمة شك في أن مصالح دول القرن الإفريقي من جهة والدور القطري سياسيًّا واقتصاديًّا يتكاملان معًا، ما يجعل نفوذ الدوحة في الشرق الإفريقي يتمتع بفرص بقاء أكثر من أية دولة عربية أو خليجية أخرى؛ حيث إن فقدانها لتلك البقعة الاستراتيجية من إفريقيا، يعد نكسة لسياساتها الإقليمية والعربية، لذا يبقى التموضع القطري في هذه المنطقة، عبر بوابة الصومال وجيبوتي وكينيا، صامدًا في وجه معارضتها المحلية وخصومها الخليجيين. والعلاقات المستقبلية بين هذه الدول مع قطر مبنية على مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية. ووفق مراقبين، فهذه شفرة مؤمَّنة من خطر قرصنة قد تفكِّك علاقات الدوحة بالقرن الإفريقي

في ظل تراجع وتذبذب التمويل الصيني وتراجع الدور الاوربي في مشاريع البني التحتية في القارة الافريقية , تعاظمت استثمارات قطر في القارة السمراء وتوسعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بعد اقترانها بتحركات دبلوماسية وتحالفات واتفاقات دولية، لتتخطى الاستثمارات منطقة شمال أفريقيا والقرن الأفريقي الى كافة ارجاء افريقيا وأن التوجه القطري نحو الاستثمار في القارة الأفريقية يرجع إلى أن أفريقيا تملك أسواقا متنوعة وموارد ضخمة، وأن جزءا كبيرا من مشاريع المنطقة ما زال بكرا، في حين يمكن الحصول على استثمارات كبيرة بأسعار تفضيلية.

التوصيات:

توسيع نطاق صندوق قطر للتنمية بأنشاء شراكات ذكية مع الافريقي للتنمية خاصة مشروعات الدعم الفني وبناء القدرات وعمل الدراسات ودراسات الجدوى للمشرعات في افريقيا ومشروعات الجندرة والتي تتولاها المرأة. كذلك يمكن لصندوق قطر للتنمية الدخول في شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في برامجه في القارة الافريقية في مجال الصحة والتعليم ومحاربة الفقر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة

إذا أردنا نلخص أسباب اهتمام قطر بعلاقاتها مع القارة الأفريقية فإننا يمكن أن نجملها من التوصيات الاتية:

اولاً توسيع النفوذ السياسي والدبلوماسي وتسجيل حضور دائم للدبلوماسية القطرية باستخدام القوة الناعمة ورسم صورة إيجابية عن قطر من خلال تقديم العون الانساني والمساعدة للشرائح الفقيرة عبر مؤسسات قطر الخيرية - صندوق قطر للتنمية - مركز قطر للمال.

فتح أسواق جديدة فالدول الأفريقية تتمتع بكثافة سكانية عالية تفوق1.4 مليار نسمة مما تمثل سوقا

واعداً للمنتجات القطرية مثل الغاز والنفط والبتروكيميائيات.

ثانياً: تنويع الاقتصاد القطري فرؤية 2030 التي تتبناها قطر ترتكز على تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد بالكامل على المنتجات النفطية ويشكل جهاز قطر للاستثمار الذراع الاقتصادي الاقوى في المنطقة حيث يدير أكثر من 320 مليار دولار حول العالم.

ثالثاً: فتح أسواق جديدة فالدول الأفريقية تتمتع بكثافة سكانية عالية تفوق1.4 مليار نسمة مما تمثل سوقا

واعداً للمنتجات القطرية مثل الغاز والنفط والبتروكيميائيات.

رابعاً: التصدي لمحاولات عزل قطر عن الدول الأفريقية بتحويل الفرصة الى فسيفساء من مناطق نفوذ منافسة وتفادي المواجهات المباشرة مع مواقف بعض الدول صاحبة الاجندة الخفية،

خامسا: تأسيس صندوق قطري افريقي للبنى التحتية في ظل غياب وانحسار دور المؤسسات المالية الدولية

سادسا: الاهتمام من الناحية بالأمن الاقليمي من البحر لاحمر الى قناة السويس ومضيق باب المندب ومنطقة القرن الافريقي (اليمن السودان كينيا تنزانيا وجيبوتي والصومال وارتيريا) من الناحية الجيوسياسية والجيو اقتصادية.

سابعا: الانتقال من التمويل المباشر إلى التحالف الاقتصادي عن طريقFDI لتعزيز النفوذ القطري المؤسسي.

ثامنا: العمل على انضمام قطر عاجلا لكل المنظمات الافريقية الاقليمية الاقتصادية والسياسية مثل الايقاد والايكواس والسادك والكوميسا ومجموعة شرق افريقيا وتجمع دول البحيرات العظمى كشريك ومراقب.

المراجع العربية

- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009).

- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الجزائر: باتنة، منشورات خير جليس، 2007

- خالد المنيعي، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (دمشق: داركيوان للنشر و التوزيع، ط1، 2009)
- روبرت غلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 - شيلدون رابتون وجون ستوبر أسلحة الخداع الشامل، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)
- صلاح أحمد هريدي علي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، (مصر: الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)
-عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث 2011).
عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (الجزائر: عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007
- نعوم تشومسكي، ترجمة: لمي نجيب، الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالم-) سوريا: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2001.(

- ريمون حداد العلاقات الدولية بيروت - دار الحقيقة 2000 ص 162 , 163 2

/اسماعبل صيري مقلد نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة الكويت منشورات السلاسل ص 30

- د. محمد بن نويمي - السياسة الخارجية القطرية - الناشر- وزارة الثقافة القطرية ادارة الاصدارات والترجمة- 2025م - الطبعة السادسة.

د. ممدوح حمود مصطفي منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة يف أصول نظرية التحالف ودور

التحالف في توازن القوى واستقرار النساق الدولية- مكتبة مدبويل، القاهرة، ،1997ص.

- مروان قبلان - سياسة قطر الخارجية النخبة في مواجهة الجغرافيا - سياسات عربية

siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue028/pages/siyassat28-2017

- أ. العابد شعيب - السياسة الخارجية القطرية الربيع العربي من الوساطة الى التدخل - ادوار متغيرة

واهداف ثابتة

- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج السياسة الامريكية الجديدة اتجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، بوابة

افريقيا الاخبارية.

- د. ياسر محمد العبيد - التنافس الدولي والاقليمي على منطقة البحر الاحمر- ثنائية المصالح والتهديد - مجلة الدراسات الدولية -العدد التاسع 2018 ص 54

http://afrigatenews.net/node/1569 ،Jan 18, 2014

- هادي محمد حسين برهم - التنافس الامريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991- 2010- دار زهران للنشر والتوزيع 2014 - المملكة الاردنية الهاشمية (رقم الايداع لدى دار المكتبة الوطنية (2014/1/436)

صوقي هارمان ووليام لروان - المكانة المتغيرة للقارة الأفريقية في العلاقات الدولية، ترجمة علي الحداد، في :دورية آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة، املجلد ،12 العدد ،41 ديسمبر،2014 ص.ص-131 ،136ص

- د. أيمن شبانة، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأميركية وراء الموارد، العدد الثاني، فبراير2013، مجلة إفريقيا قارتنا،

- الغابات والطاقة، عرض الطاقة والطلب عليها: الاتجاهات والاحتمالات، تقرير منظمة الزراعة العالمية بدون تاريخ،https://bit.ly/3zaoVFM

- ريمون حداد العلاقات الدولية بيروت - دار الحقيقة 2000 ص 162 , 163 2/إسماعيل صبري مقلد نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة الكويت منشورات السلاسل

- د. زهير المخ - قطر: دراسة في السياسة الخارجية - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019

- د. عرفات على جرغون - قطر وتغير السياسات الخارجية حلفاء اعداء - العربي للنشر والتوزيع

- جمال عبد الله السياسة الخارجية لدولة قطر- رو افعها واستر اتيجيتها (1996 - 2013) الدار العربية للعلوم ناشرون www.asp.cim lbالموقع على شبكة الانترنت

- النور حمد - عبد الله الفكي البشير- عبد الوهاب القصاب العرب والقرن الافريقي - جدلية الجوار والانتماء - الناشر- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - 2013 ISPM 9789953028217

- الشافعي أبتحدون - قطر في القرن الافريقي استر اتيجيات التعاون وتحديات المستقبل - مركز الجزيرة - للدراسات 2019

- تمبيسا فاكودي - فاعلية الدبلوماسية القطرية في تطويق نفوذ دول الحصار في افريقيا - مركز الجزيرة للدراسات 2018 studies.aljazeera.net/site/dedault/files/reports-ar/dovuments/938c061af9724

- أيمن الفيصل - التوده الخليجي نحو افريقيا - نفوذ وعلاقات اقتصادية - سلسلة اصدارات مركز البيان

-للدراسات والتخطيط bayaancenter,org/wp-content/uploads/2019/04/87654678,pdf

- قطرودول افريقية - رؤية استراتيجية ثابتة - قوامها التنمية والسلام والشراكة المتينة - صحيفة الراية القطرية 22/نوفمبر 2025. -

- التوقعات لمجال الطاقة، الوفاء بالإمدادات المستقبلية، موقع إكسون https://exxonmobil.co/3tGI5lf

- و انغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،-الكويت

- سالم، بول، دي زيو، ويب، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، مركزكارنيجي للشرق الأوسط، 2012

-- عبد القادرمحمد علي، الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته، مركزالجزيرة للدراسات، 2021، https://exxonmobil.co/3tGI5l

- سلمي، جلال، رغم الحصار، تتزايد الفرص المتاحة لقطرلتطويرعلاقات إقليمية أوسع، معهد واشنطن 2019): https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/despite-blockade-opportunities-are-increasing-for-qatar-to-develop-broader

الدوريات

د. ياسرمحمد العبيد - التنافس الدولي والاقليمي على منطقة البحرالاحمر- ثنائية المصالح والتهديد - مجلة الدراسات الدولية -العدد التاسع 2018 ص 54

محمد على كيلاني - المبادرة القطرية للسلام في تشاد -الناشر- مركزرصد الصراعات في الساحل الافريقي - تاريخ النشر 2022 باريس.

- السفيربدرالدين محمد عبد الله - لتعاون القطري-السوداني: الشراكة مع افريقيا ورقة بحثة غيرمنشورة badrsudan1@gmail.com- يونيو2024

بيرار، د.أ كلوك، العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية القطرية.. دبلوماسية متقلبة، مركزالجزيرة الدراسات 2013

في العلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، 2009/2008.(
د/ مقالات ومنشورات على الأنترنت
عدنان فرحان الجور اني، "تقرير التنافسية العالمية 2012-2013"، الحوار المتمدن

- ريمون حداد العلاقات الدولية بيروت - دار الحقيقة 2000 ص ص 162 , 163 2

التقارير الدولية

.World Bank. (2023). Africa Infrastructure Development Report

.International Monetary Fund. (2022). Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa

.International Energy Agency. (2023). Africa Energy Outlook

World Bank. (2023). *Africa Infrastructure Development Report*.

International Monetary Fund. (2022). *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*.

International Energy Agency. (2023). *Africa Energy Outlook*.

Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI), 2024 – https://www.swfinstitute.org

Public Investment Fund – Annual Report 2023 – https://www.pif.gov.sa

Qatar Investment Authority – Portfolio Overview – https://www.qia.qa

McKinsey & Company, 2023 – How Gulf Sovereign Funds Shape Global Investment

European Council on Foreign Relations (ECFR), 2024 – Gulf Capital in Europe: Strategic or Financial?

Chatham House, 2023 – The Geopolitics of Gulf Sovereign Wealth Funds

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2013، ص4، موقع البنك الدولي،https://bit.ly/3hrdjIk

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2013، ص4، موقع البنك الدولي،https://bit.ly/3hrdjIk

قطر الثالثة عالميًا في الأداء الاقتصادي 2019، الجزيرة نت،ر/2019

مو اقع رسمية

جهاز قطر للاستثمار
قطر للطاقة

جهاز التخطيط والاحصاء القطري

غرفة التجارة القطرية

وكالة الانباء القطرية

المراجع الأجنبية

Conway W. Henderson, "International Relations: Conflict and Cooperation at

the Turn of the 21st Century," The McGraw-Hill Companies, Inc., Printed in

Singapore, 1998, P. 2

EN AFRIQUE, (Vu le 14l/08/2021) ÉLECTRICITÉ'DES RÉFORMES DU SECTEUR DE L R
https://bit.ly/3k60S6q

- Twitchill (J B), Branded Nation: The Marketing of Megachurch, College

Inc., and Museum world (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2004)

- Wendt Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge

- University Press, 1999), Charles L. Glaser, Rational Theory of International Relations: The Logic of Competition and Cooperation, Foreign Affairs, November/December 2010

https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/201001/rationaltheory-international-relations-logic-competition-and

- David Held, "Democracy and the Global Order: From the Modern State to

Cosmopolitan Governance", Polity Press, London, 1995, P.p.77-78

- Abulbassit (A), L'Etat et la Société Civile au Qatar (Le Caire: Ibn

Khaldon Center, 1997),

- Alastaire (F), The Gulf War of 1991 (New York: The Rosen Publishing,

2009)

- Albahat (A) et KHATAB (T), Massirat Altanmiya Alshamilah Fi Ahd

Amir Al Houriya (Le processus de développement global à l'époque du Prince

..de la liberté), Doha: Al Sharq,174. 2005

- AL NAQUEEB (K), Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: A

Different Perspective (London: Routledge, 1990), 206.

Sharia, 1ère edition,

- BULLOCH (J), The Gulf, a Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain and the UAE,

- CRYSTAL (J), Oil and Politics in the Gulf: Rulers ans Merchants in Kuwait

and Qatar (Cambridge: Cambridge university press, 1995),

- DARDAUD (G), Les Emirats Mirages

- HUGH (M), Al-Jazira : La Chaîne qui Défie l'Occident (Paris : Buchet-Chastel,

2006),

- d'effets juridiques- la Covid-19 n'a pas eu» :Dr Pape Mamadou Touré , Seydou KA-lesoleil.sn-
: ,majeurs sur les projets pétroliers et gaziers du Sénégal, SeneWEb du 21 août, 2021

Accessed) Finance Afrik- -Adama WADE, l'Afrique peut peser entre 13 et 15% des réserves mondiale : (05 September, 2021

- LAURENS (H), L'Orient Arabe à l'Heure Américaine : de la Guerre du Golfe à

La Guerre d'Irak (Paris : A. Colin, 2004),

- LEVEAU (R), HAMMOUDI (A) (dir), Monarchies Arabe : Transitions et

Dérives Dynastiques (Paris : La Documentation Française, 2002)

- leveau (l), charillon (f) (dir), Monarchies du Golfe : les Micros-Etats Péninsule

Arabique (Paris : La documentation française, 2005),

-The Gulf Way to Engage with Africa, "Gulf State Influence in East Africa

Expanding Engagements in East -Gulf State Influence in East Africa "Mapping Gulf State Actors") .Ibid ",Africa

-State Actors' Expanding Gulf Involvement in Africa: Motives and Implications, "Mapping Gulf- Ibid32) - "Rising Gulf Investments in Africa: A New Era of Strategic ",Engagements in East Africa Partnership," Ibid-

- Diversification Nations: The Gulf Way to Engage with Africa," Ibid.; "Gulf State Influence in East .Ibid ",Africa

Engage with Africa," Ibid.; "Rising Gulf Investments in Diversification Nations: The Gulf Wayto Africa: A New Era of Strategic Partnership," Ibid.

.",Africa," "Gulf State Influence in East Africa with Diversification Nations: The Gulf Way To Engage" -

- Michael B. Bishku "The Gulf Cooperation Council (GCC) and Sub-Saharan Africa: In Search of Influence, Security, and New Markets," the Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. 45, No. 2 (Winter 2022).

- M. Procopio and C. Čok, “Diversification Nations: The Gulf Way to Engage with Africa,” ecfr.eu, March 2025. https://tinyurl.com/5a28p986 (accessed Dec. 29, 2025).

Rising Gulf Investments in Africa: A New Era of Strategic Partnership,” ,.- Adil shafi et.al .Chambers.com

Yoel Guzansky, Asher Lubotz Gulf ”,- “Diversification Nations: The Gulf Way to Engage with Africa Involvement in Africa: Motives and Implications,” INSS, Nov. 2025. https://tinyurl.com/yc329h6k

- “Diversification Nations: The Gulf Way to Engage with Africa, “The Interests of the Gulf Monarchies in the Horn of Africa,